من قضايا

الهوية الوطنية


بسم الله الرحمن الرحيم

عباس الجراري

من قضايا
الهوية الوطنية

منشورات النادي الجراري

-58 -

عنوان الكتاب :

من قضايا الهوية الوطنية

المؤلف :

عباس الجراري

رقم الإيداع القانوني :
2013 MO 0289

ردمك :
978-9981-893-37-5

الطبعة الاولى

يناير 2013

مكتبة دار السلام

طبع نشر توزيع

23، شارع طونكان رقم 2 ديور الجامع

الرباط

مُقَدِّمَة

هذا كتاب جمعت فيه – على صغره – نخبة من العروض والبحوث التي تسنى لي أن أشارك بها في مناسبات ثقافية، كان الجامع بينها هو الحديث عن الهوية الوطنية وبعض قضاياها الآنية، ولا سيما ما يتصل منها بالجهوية والتعدد اللغوي؛ مما قد يلاحظ معه بعض التكرار.

والقصد عندي من هذا الحديث ليس الافتخار بالهوية أو بعض مكوناتها، والمباهاة بها ورفض ما سواها أو محاولة طمسه، ولكن القصد هو إبراز حقيقة هذه الهوية بكل ما يكونها من قيم ومقومات، وما يشكلها من تنوع وتعدد، بعيداً عن كل تعصب أو حساسية أو موقف متشنج، وبعيداً كذلك – وقبل ذلك – عن أي تجاهل للواقع وما فيه من معاناة تكاد تكون عامة، أو عن أي ادعاء لحل مشكلاتها بيسر وسهولة.

ومما زادني حرصاً على هذا التناول، أنه في سياق تطور المسيرة التاريخية وما لها من إفرازات، أخذت تظهر – ومنذ مدة غير يسيرة – بعض التوجهات التي طرأت مصاحبة للتحولات الكبيرة التي تعرفها المنطقة العربية، والتي تحركها

وتثيرها أزمات، أو هي بدأت تحرك وتثير أزمات طائفية ومذهبية ولغوية وعرقية، لم تلبث أن أفضت إلى صراعات وصدامات عنيفة استفحل خطرها في بعض البلدان الشقيقة التي عاشت – وما زالت تعيش – ثورة ما سمي بالربيع العربي، ساعية بها إلى صنع كيان جديد متحرر من كل ما كانت تعانيه قبل.

وعلى الرغم من أن المغرب، بفضل حكمة قيادته ومصداقية هذه القيادة وقوة إرادتها وحضورها الفاعل، واجه شرارة تلك الثورة بقرارات ومواقف سلمية، كان على رأسها دستور جديد وانتخابات نزيهة، فإن الحاجة تبقى ماسة إلى توضيح فكري للرؤيا الإصلاحية التي نتوخاها، والتي تقتضي، من خلال إدراك الرهانات الحالية والمستقبلية، تحقيق إصلاح شامل نوفق فيه بين ما هو أصيل وما هو حداثي، بكل ما تعنيه الأصالة من ثوابت الهوية المشكلة للمرجعية الحق التي لا ينبغي الاختلاف حولها – وقد حدد عناصرها الدستور _ وبكل ما تعنيه الحداثة من انفتاح وحرية وديموقراطية وقبول الآخر والاختلاف معه، لكن في تعايش وتسامح، وبتطلع إلى قيم إنسانية جامعة، شريطة أن ينطلق هذا التطلع من مقومات

الذات ومكونات الشخصية – جهوياً ووطنياً – حتى لا تتعرض هذه المكونات وتلك المقومات لأي اختلال أو محو، ويتعرض معها الفرد والمجتمع، وكذا الدولة نفسها للتأخر والانهيار، وربما فقدان مشروعية الوجود، ثم الانتهاء إلى الضياع والزوال.

ويكاد الفرد أن يكون هو المنطلق ونقطة البدء، ليس باعتباره مجرد شخص أو كائن يعيش في الوطن، أي في أرض يشاركه في سكناها أفراد آخرون، ولكن باعتباره مواطناً يحيا عزيزاً مكرما في وطنه، واعياً بانتمائه إليه، ومشاركاً في تسيير شؤونه، ومدركاً لما عليه من واجبات وما له من حقوق في إطار العدالة والقانون ؛ مما يجعله يشعر حقيقة بأنه جزء من هذا الوطن، وأنه يمتلك شيئا من سيادته.

وتلكم هي المواطنة التي علينا أن نحققها ونرسخ مفهومها ونعمل على تحصينها لمواجهة كل الانتظارات المتوقعة وما يكتنفها من إكراهات وتحديات. ولا يحصنها إلا التمسك الصادق بالهوية، وبما تعنيه هذه الهويـة في نهاية الأمر من وحدة عاش المغاربة في ظلها – عقيدة وسياسة – بدون تقوقع أو انغلاق، وفي غير تشتت أو تمزق أو صراع من أي شكل

كان، مع قبول الاختلاف الذي هو سر التنوع والتعدد اللذين بهما كان المغرب على مر التاريخ غنياً في حضارته وثقافته، إلى جانب ثروته البشرية والطبيعية. ولا خيار له اليوم غير مواصلة هذا النهج والاستمرار فيه، حفاظاً على الوحدة التي هي أساس مناعته.

فلعل ما تضمنه هذا السفر أن يكون تكميلاً وإضافة لما سبق لي من كتابات عديدة في موضوعه، وأن يلقي الضوء على بعض جوانب الخيار المأمول.

والله الموفق.

الرباط، في 25 صفر الخير 1434هـ
الموافق 8 يناير 2013م

عباس الجراري

الصحراء:

هوية -ثقافة -إبداع متجدد *

* نص الكلمة المرتجلة التي ألقاها الجراري في افتتاح الملتقى الذي نظمته جمعية الشعلة للتربية والثقافة في الموضوع أعلاه، بالمركب الثقافي في بوجدور يوم السبت 24 ربيع الأول 1432 هـــ الموافق 17 فبراير 2012.

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

سعادة عامل صاحب الجلالة على إقليم بوجدور

السيد رئيس الموقع العسكري

السادة رؤساء المصالح الإدارية

السادة رجال السلطة والمنتخبين وسائر المسؤولين

السيد رئيس جمعية الشعلة

السيد مندوب وزارة الثقافة ببوجدور

أود أن أعرب عن كبير سعادتي بحضور هذا الملتقى، كما أود أن أشكر جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع بوجدور، ولا سيما الأخ الكريم الأستاذ محمد البوزيدي الذي قرب خطاي إلى هذه المدينة الجميلة. وما إخاله إلا أنه يدرك حبي للصحراء، هذا الحب الذي تحدث عنه الصديق العزيز الأستاذ الدكتور ادريس الناقوري، هذا الحب الذي هو ليس حباً عاطفياً فحسب، ولكنه مؤسس على فكر وعلى ثقافة. وذلكم ما ظهر عندي أو بلورته منذ التحاقي بالجامعة في سنوات الستين، إذ كنت مكلفاً بتدريس بعض المواد، كان من بينها الأدب المغربي الذي لم أكن أراه

مقصوراً على بعض ما صدر عن أدباء الحواضر الكبرى، وكنت أعتبر أن الأدب بل أن الثقافة على العموم موجودة في كل رقعة من المغرب مهما تكن نائية. وهو ما كان صعباً تناوله، بدءاً من عنايتي بثقافة الصحراء.

أدركت هذه الصعوبة وانطلقت في تدريس الأدب المغربي وفي تشجيع دراسة هذا الأدب من خلال منهج لم يكن يومئذ مقبولاً، وهو المنهج الإقليمي. يومئذ في سنوات الستين والسبعين كانت تملأ الساحة مناهج جديدة تجذب الطلاب والأساتذة وكثيراً من الباحثين. ولكني كنت موقناً بأنه لا يمكن أن ندرس أدبنا المغربي – وهنا حين أقول الأدب لا أكتفي بالشعر والنثر فحسب ولكن أوسع نطاقه ليشمل الفكر والتاريخ – وهو ما لا يمكن أن ندرسه إلا بمنهج إقليمي، أي أن نتتبع ما في مختلف الأقاليم وجميع الحواضر وما صدر عن كل الفئات المغربية؛ لأنه أينما اتجهنا وجدنا الثقافة ووجدنا الفكر ووجدنا الإبداع كذلك. إذا ذهبت إلى الجبل أو البادية أو إلى قرية نائية فستجد الفقيه الذي يشارط وحوله مجموعة من التلاميذ يعلمهم القرآن الكريم ويلقنهم المتون العلمية وما إليها مما يشكل هذه الثقافة.

ولهذا لكي نضع اليد على فكرنا وعلى ثقافتنا وعلى أدبنا ينبغي أن نقوم بمسح يراعي هذه المناطق، نتتبعها بالبحث والتنقيب. ذلكم أن المغرب يتسم بالتعدد والتنوع، وهو ما يكسبه الكثير من الغنى والخصب. فما تعثر عليه في العيون أو بوجدور مثلاً هو غير ما تعثر عليه في طنجة أو فاس أو مراكش. ولكن كل هذا التعدد والتنوع يصب في قالب واحد ويعتمل في بوتقة واحدة.

وما يزيد في سعادتي وأنا أحضر هذا الملتقى الذي يتناول موضوع (الصحراء: هوية–ثقافة–إبداع متجدد) أن هذا الشعار يختزل مقومات كثيرة. فما هي هذه المقومات وما هي دلالاتها ؟

أولاً: الوطن بتنوعه، وهو ما حرص عليه الأخ العزيز في تدخله كبيئة وما يحيط بها من مظاهر وظواهر.ذلكم أن الوطن له تعريف أوسع وأشمل من حيث هو عطاء، ومن حيث هو هذه الرابطة الوشيجة التي تكون بين الإنسان الساكن في هذا الوطن وبين الوطن نفسه كمقوم أساسي لوجوده.

ثانياً: ثم يأتي مقوم آخر، وهو الدين الذي يوحد المجتمع ويشكل وحدة الأمة، الدين ليس فقط باعتباره عقيدة أو شريعة، ولكن باعتباره رباطاً قوياً يشد المجتمع بعضه إلى بعض مهما يكن داخله من اختلاف. ولعل الأجيال الناشئة لا تتذكر، وهي

تحتاج إلى أن نُذكرها لتعرف أن السؤال الذي طرحه القاضي الأجنبي في محكمة العدل الدولية بلاهاي عام خمسة وسبعين وتسعمائة وألف، كان هو: ما هي الروابط الدينية والمذهبية التي تجمع بين الشمال والجنوب ؟ وحين تأكد بالوثائق والحجج أن بين الشمال والجنوب وحدة دينية ومذهبية حول المذهب المالكي إلى جانب رباط البيعة حكم لصالح المغرب، وانتهى الإشكال وكانت المسيرة الخضراء التي استرجعت بها الصحراء.

ثالثاً: المقوم الثالث هو اللغة التي يخطئ بعض المتطرفين والمتطفلين حين يظنون أنه حين توجد في مجتمع أو في جزء من الوطن لهجة ما يتحدث الناس ويتواصلون بهافي حياتهم اليومية، فإنهم يريدون اعتبارها لغتهم الرسمية أي لغة الوطن الرسمية، منكرين أن اللغة العربية هي التي تجمعنا وتوحدنا انطلاقا من القرآن الكريم والتراث والفكر العربي الإسلامي الذي أغناه العرب وأغناه الأمازيغ كما أغناه الأعاجم هناك في الشرق. وليس من شك في أن اللهجات المحلية تكمل اللغة العربية الفصحى وتغنيها.

رابعاً: ثم إن هناك مقوماً رابعاً، ويتمثل في الثقافة. وهي ثقافة مغربية تتسم بطابع عربي إسلامي، انطلاقاً من المقومين السالفين. وهنا لا ينبغي أن ننسى الثقافة الشعبية بأمثالها

وأغانيها وحكاياتها وسائر مردداتها، مما يعطي تميزاً وتفرداً للمجتمع المحلي، وفي الوقت نفسه يغني الثقافة الوطنية. ذلكم أن الثقافة الوطنية مكونة ليس فقط من الثقافة المدرسية أو العالمة التي نتلقاها في الكتب، ولكن كذلك من الثقافة الشعبية التي علينا أن نعتبرها في سياق الثقافة الوطنية وأحد مكوناتها. ومن ثم فإن علينا أن ندخلها في الاعتبار.

خامساً: إلى جانب هذه المقومات يوجد عنصر آخر لا ينبغي أن ننساه، ويتمثل في القيم التي يجب أن تتمحور حول المواطنة، مما يعني أن على الإنسان أن يعرف في مجتمعه ما له وما عليه، أي أن يعرف حقوقه وواجباته، أن يعرف كيف يبني مدينته أو قريته. هذه هي التنمية البشرية، إذ أن التنمية ليست فقط محصورة فيما تقوم به الدولة أو الحكومة من مشاريع، ولكن أن يشعر كل مواطن أنه مسؤول عن هذه التنمية، كل فرد من أفراد المجتمع، عليه في دائرته الضيقة بدءاً من نفسه وأسرته أن يقوم بهذه التنمية. وهذه هي المواطنة الحق.

ونحن في هذه الصحراء الرائعة التي نحبها كأي مكان آخر نحبه في الوطن، علينا ألا نأخذ نتاجها وأن نستفيد من خيراتها ونعمها فحسب، ولكن علينا واجبات تقتضي أن نساهم في تنميتها،

مستحضرين هذه القيم والمقومات. وبهذا نكون مؤهلين للإبداع والإنتاج، إذ لا يمكن أن نجدد من فراغ. التجديد يكون مبنياً على أسس وعلى أصول وعلى رصيد من التراث. لهذا فأنا سعيد بحضور هذا الملتقى وسعيد بالمساهمة في مناقشة الموضوع الهام الذي اختير له.

وما يقال هنا في الصحراء، يجب أن يقال في كل مكان وفي كل مدينة أو قرية. التراث ينبغي أن يُعرف ويُعنى ببحثه ودراسته، ليكون منطلقا للتجديد المطلوب، خاصة وأن المغرب مقبل على الجهوية الموسعة. لذا على كل جهة أن تنطلق وتعنى بشؤونها وتنمية أراضيها والكشف عن تراثها وثرواتها، مما يصب آخر الأمر في الوطن أي في وطن قوي وغني وموحد.

هذا وما بدأت به أقوله من جديد، وهو أن الأدب المغربي أو الفكر المغربي موجود في كل بقعة من هذا الوطن. وعلينا أن نتتبعه ونواصل البحث والتنقيب عنه. وأكرر التنويه بالجمعية المنظمة وسيادة العامل آملاً أن نخرج من هذا الملتقى بالنتائج المتوخاة منه. وأجدد لكم الشكر إذ دعوتموني إلى هذا الملتقى الهام، وزدتم فكرمتموني وجعلتموه مقترنا باسمي المتواضع.

وإني لأدعو العلي القدير أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهمية المذهب المالكي ودوره في تشكيل هوية المغرب وتثبيت وحدته الوطنية*

* كتبت هذه المقالة للدليل المغربي للاستراتيجيات والعلاقات الدولية، الذي يصدره المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية برئاسة الأستاذ الدكتور عبد الحق العزوزي.
صدر بالعربية والفرنسية والإنجليزية 2012.

إذا كانت طبيعة هذه الدراسة ترتكز أساساً على المذهب المالكي، إذ منه تنطلق وإليه تعود، فإن ارتباطها بسياقين اثنين، هما الهوية والوحدة الوطنية، يقتضي الوقوف عند مفهومهما وما يثيرانه من قضايا تحتاج إلى بعض التوضيح.

أما الهوية – وهي بضم حرف الهاء المذكِّر بأصل الكلمة الكامن في ضمير الغائب (هو) الذي به يكون الشيء هو هو – فتعني الشخصية وما يشكل كيانها في وعاء الضمير من قيم ومقومات بها ينضبط وجود الفرد والجماعة، ويستقر في تثبت ورسوخ. فهي تتكون من الوطن في بعده الطبيعي والبشري، وما يحكمه من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لا تلبث أن تفرز ملامح تلك الشخصية وما يسمها من ذهنية متميزة يتدخل الدين لبلورتها، بما يحقق الذات ويجدد مجال الرؤية ويكيف آفاق التفكير والسلوك.

وأما الوحدة الوطنية فتعني وحدة الانتماء إلى الوطن، بدءاً من الارتباط بالأرض والدين، وفق ما كان يفهم في القديم – وما زال – إلى الوعي بالمفهوم القانوني للمواطنة، وما تقترن به من إدراك للحقوق والواجبات، ومشاركة في تسيير شؤون الوطن والشعور بامتلاك شيء من سيادته.

وعلى الرغم مما قد تثيره العولمة وما يصحبها من تداخل الثقافات، فإن الهوية تبقى عنصراً فاعلاً ومؤثراً في تلكم السيادة والوحدة التي تقترن بها.

من هنا يبرز المقوم الديني الذي أجمع المغاربة عليه، إذ به حققوا وجودهم وكيانهم، وحددوا ملامح ذاتهم وشخصيتهم. وهم لهذا لم يكتفوا باتخاذه عقيدة وتشريعاً يلتزمون به في عباداتهم ومعاملاتهم، ولكنهم توسلوا به في تحديد مفاهيمهم وضبط تصوراتهم، باعتباره قاعـدة سلوكية ومقياساً به يميزون.

وزادوا فاعتبروا اللغة العربية، ليست فقط أداة تواصل إلى جانب اللهجات المحلية، ولكنها تتجاوز كونها كذلك لتصبح رمز الذات وما تلتزم به من قيم ومقومات، وإحساساً باطنيا بهذه الذات، طالما أنها لغة القرآن الكريم وتراث الإسلام، وأنها وعاء ما تبدعه من مشاعر ومعارف وخبرات، يكاد التراث الثقافي والحضاري في تكامله أن يكون جامعها الأمين، والمعبر الصادق عن أنماطها المختلفة.

ومن شأن هذا الإجماع على المقوم الديني المتمثل في الإسلام، أن يحث على إثارة سؤال جوهري عن كيفية اعتناق المغاربة لهذا الدين ؛ وهم المعروفون بتدينهم منذ القديم، سواء في المرحلة الوثنية، أو في العهد الفينيقي الذي أبان تقبلهم لفكرة

الوحدانية، من خلال ارتباطهم بالآلهة الفينيقية المتأثرة بما كان يعبد في مصر وبلاد الإغريق؛ وإن كان لهم موقف – بعد ذلك – من المسيحية التي كانت مرتبطة بالمد الاستعماري الروماني وما أعقبه من احتلال الوندال والبيزنطيين؛ في حين كانت اليهودية – قبلها – موجودة وإن في نطاق ضيق. وعلى الرغم من أن هذا الوضع الديني السابق على الإسلام ساعد على اعتناقه وفق اختيار قائم على اقتناع، وليس بفعل القوة أو محض المصادفة، فإن الفتح الإسلامي تطلب فترة غير قصيرة كان خلالها يعاني تعثرات غير يسيرة.

وقد كانت هذه التعثرات تعكس الواقع الذي عاشه المسلمون الأوائل في المشرق، بدءاً من الخلفاء الراشدين، وهم يمارسون الحياة السياسية والفكرية لدولة الإسلام التي كانت تتسع بفعل الفتوح، مما نتج عنه انقسام الخلافة إلى شطر في العراق والجزيرة يدين لعلي بن أبي طالب، وآخرفي الشام ومصر تابع لمعاوية، مع ظهور فئة الخوارج المعارضة. وهي معارضة ستتقوى بالشيعة الذين أفرزتهم محاولة تفرد معاوية بالأمر،وما كان له مع ابني علي – والحسين خاصة – من مشاكل تواصلت مع العباسيين وحتى اليوم.

وكان لهذا الانقسام إلى فرق وأحزاب أثره في قضايا العقيدة ومناقشتها فقهيا عند أهل السنة، وعقلياً عند المعتزلة. كما كان له أثر في الاجتهادات الفقهية التي أظهرت يومئذ مدرسة تعتمد الأثر في المدينة المنورة، وعن شيوخها التابعين أخذ مالك بن أنس ؛ وأخرى تستند إلى الرأي في العراق، وعن فقهائها أخذ أبو حنيفة. وقد واكبت هذه الحركة التي أبرزت فقه السنة أو الجماعة، ما كانت تبتدعه بقية الفرق، ولا سيما الخوارج والشيعة، مما أنتج اختلافاً بين الأئمة المجتهدين، وإن لم يكن هذا الاختلاف يمس جوهر الشريعة بقدر ما يمس فهم بعض النصوص وتطبيق كلياتها على الفروع.

وقد تسنى للمغرب إثر فتحه ابتداء من سنة 61 هج على يد عقبة بن نافع ثم موسى بن نصير ابتداء من عام 79هج أن يتأثر بهذا الواقع بجميع إيجابياته وسلبياته؛ إذ أُتيح له أول الأمر أن يحتك بالخوارج الذين كانوا يلجأون إليه فارين من قبضة الأمويين والعباسيين، ولا سيما منهم الإباضية والصفرية الذين كانت مبادئهم الداعية إلى رفض العنصرية والقبلية تلقى صدى طيبا في نفوس المغاربة، مما أظهر من بينهم زعماء كميسرة المضغري الذي قاد ثورة طنجة سنة اثنتين وعشرين ومائة، وكان

على رأي الصفرية، وهو المذهب الذي سيعتمده بنو مدرار الذين أسسوا إمارة خارجية في سجلماسة، قبل أن يتحولوا لمذهب السنة أوائل القرن الرابع في عهد محمد ابن الفتح بن ميمون الملقب بالشاكر لله. ومن أعلام هذه الإمارة أبو الخطاب عبد الله علي بن السمح المعافري الذي خرج سنة 141 متنقلاً بين أقطار الشمال الإفريقي. وهو الذي ساند عبد الرحمن بن رستم في إقامة دولة خارجية بتاهرت التي أصبحت مركز الإباضية.

ومثلما لجأ الخوارج إلى المغرب، فكذلك لجأت وفود الشيعة الفارين من اضطهاد الدولة في المشرق، مما حوّل أنظار المغاربة نحو آل البيت، في حب لهم جلاه الترحيب الذي لقيه المولى إدريس، حين وفد فاراً من وقعة فخ سنة تسع وستين ومائة في عهد الهادي العباسي، أو مبعوثا قبل ذلك بنحو عشر سنوات من لدن أخيه محمد بن عبد الله الذي كانت له مواجهات مع المنصور العباسي. ثم كان أن تنازل إسحاق بن عبد الحميد عن إمارته في وليلي للمولى إدريس بعد أن بايعه ودعا القبائل أن تبايعه؛ مع الإشارة إلى ما يذكر من أن ابن عبد الحميد كان على رأي المعتزلة الذين استمر لهم بعض الوجود في أقطار الشمال الإفريقي، على نحو ما كانت عليه دولة الأغالبة، وكذا دولة

الموحدين التي كان زعيمها المهدي بن تومرت يميل إلى الدفاع عن العقيدة بالحجج العقلية.

واللافت للنظر أن المغاربة – على عكس ما كان متوقعاً إثر الترحيب بالمولى إدريس والتمكين له – لم يتشيعوا وظلوا على سنيتهم التي لم تكن عندهم تتعارض مع حبهم لآل البيت والتعاطف معهم. في سياق هذه السنية كان الظهور أول الأمر للمذهب الحنفي باعتباره سابقاً على غيره، قبل أن يتم التحول إلى المذهب المالكي الذي أخذ ينتشر في العهد الإدريسي.

وهو انتشار يعزى في هذا العهد إلى أسباب، لعل في طليعتها اكتفاء المولى إدريس بوجود كيان له في المغرب، وكذا اقتناعه بعدم استعداد المغاربة لتقبل بعض المبادئ الشيعية، مع العلم بأنه متأثر في الأصل بالزيدية المعروفة بين سائر الفرق الشيعية بما يطبعها من توسط واعتدال؛ دون أن ننسى ما كان بين الأدارسة والإمام مالك من روابط حميمية، أبرزها أن مالكاً يروي في موطاه عن عبد الله الكامل والد إدريس، وأنه اتخذ موقفا من العباسيين لصالح أخيه محمد المعروف بالنفس الزكية، حين أفتى عند قيام هذا الأخير بأن بيعة أبي جعفر المنصور لا تلزم، لأنها كانت على الإكراه وضرب في ذلك، وكان قد أفتى

ببطلان الطلاق المكره وسقوط يمين الإكراه على العموم. يضاف إلى ذلك تقدير المغاربة للإمام مالك باعتباره فقيه المدينة، وما كان معروفاً عنه وعن تلاميذه من أمانة علمية وتثبت في الفتوى. وهو مما لا شك أدركوه، ولا سيما منهم الفقهاء بحكم رحلتهم إلى الحجاز لأداء فريضة الحج.

وقد تعززت كل هذه الأسباب بالاتصال الوثيق الذي كان للمغرب مع الأندلس وإفريقية، وما كان بينها جميعاً من تبادل الوفود والبعثات، ومع تعدد الهجرات إلى المغرب من الأندلس والقيروان، مما أكد هذا الاتصال ووثق روابطه. ويتحدث التاريخ عن وفود "ثلاثمائة أهل بيت" من القيروان سنة تسع وثمانين ومائة، وهم الذين أقاموا في فاس بعدوة القرويين. كما يتحدث عن قدوم نحو "أربعة آلاف أهل بيت" جاءوا من الأندلس على إثر ثورة الربض التي قامت أيام الحكم بن هشام سنة اثنتين ومائتين. ثم كان أن تقوى هذا الاتصال بتأسيس جامع القرويين في فاس عام خمسة وأربعين ومائتين على يد السيدة فاطمة الفهرية القادمة من القيروان.

وهكذا أتيح للمذهب المالكي أن يستقر ويستمر كذلك، مرتبطاً بالعقيدة الأشعرية وسلوك التصوف السني. معزَّزاً بأسباب أخرى كان من بينها — وربما من أهمها — موافقة طبيعة

المذهب القائمة على النص والنقل والأثر والرواية، لمزاج المغاربة النافر من الغموض والإبهام والتعقيد والتأويل. وكان المرابطون قد رسخوا دعائمه واتخذوه قاعدة لسياستهم ومنطلقا لحركتهم الإصلاحية، مما جعله — لمرونته — يتجدد باستمرار اعتماداً على مبدئي الذرائع والمصالح المرسلة، وجعل فقهاءه يلتزمون مواقف نضالية، للدفاع عن حوزة الوطن ورد كل عدوان عليه. وقد قَوَّت هذه المواقف مساندة السلطة للمذهب، في محاربة كل اتجاه منحرف قد يشوش على عقيدة المغاربة.

فعبد الله بن ياسين داعية المرابطين واجه حركة الروافض البَجَلية التي تزعمها عبد الله البجلي في تارودانت، وهم من شيعة الكوفة الغالين. ويوسف ابن تاشفين قضى على البورغواطيين الذين ابتدعوا عقيدة محرفة ووضعوا "قرآناً" وتشريعات بعيدة عن الإسلام، وكانوا قد تقووا في هذا العهد بعد أن كان لهم ظهور محتشم قبل ذلك.

ولعل أكبر حادث اعترض مسيرة المذهب المالكي بعد المرابطين، هو ما حاوله المهدي بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية، حين أخذ — سياسياً — ببعض مبادئ الشيعة الإمامية، ولا سيما ما يتصل منها بالعصمة والمهدوية، واعتمدها

في إقامـة حكمه، وألف في ذلك كتاب "أعز ما يطلب"؛ مع أنه – فقهياً – كان سنياً، إن لم أقل مالكيا. وحتى في هذا العهد، وعلى الرغم من قوة الدولة، فقد قام الفقهاء بالثورة عليه في سبتة بزعامة القاضي عياض سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة.

على أن هذا المذهب المهدوي لم يلبث أن وقع تراجع الدولة عنه منذ عهد المنصور الذي وضع كتاباً مختاراً من كتب الصحاح يلغى به كتاب المهدي. وبلغ التراجع أوجه في عهد المامون الذي نبذ فكر ابن تومرت وما كان يقوم عليه من مبادئ.

ومع ذلك، فقد كان يظهر من حين لآخر بعض الذين يدعون المهدوية والفاطمية، أمثال محمد بن عبد الله الماسي الذي ظهر في سوس أيام عبد المومن الذي قاتله، وعبد الرحيم القحطاني الذي خرج زمن الناصر بالأندلس، وكان يروج لنفسه انطلاقا من حديث "لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورا"، إلا أنه لم يلبث أن حورب وقتل وحمل رأسه إلى مراكش.

كما ظهر التويزري الفاطمي على عهد يوسف بن يعقوب المريني في المائة الثامنة، مدعياً أنه الفاطمي المنتظر، فكان مآله القتل في سوس. وفي القرن نفسه خرج العباس الفاطمي في اغمارة،

وتسنى له أن يدخل فاساً قبل أن يقتل. ومعروف في التاريخ ما وقع للعكاكزة، وما كان لعلماء الفترة من فتاوى في اتهامهم بالردة والزندقة، وهم الذين ظلوا على بعض مبادئ مذهب ابن تومرت.

وقد استمرت مثل هذه الدعاوى تبرز حتى عهد قريب، على نحو دعوى البهائيين الذين ظهروا في بعض مدن الشمال المغربي أوائل الخمسين من القرن الماضي، ووقعت محاكمتهم والقضاء عليهم. وهم من الإسماعيلية المنتمين إلى الإثنى عشرية. وينتسبون إلى بهاء الله أو باب الله؛ مع العلم أن منشئ هذا المذهب في المشرق هو ميرزا الشيرازي التاسع عشر، وآراؤه منحرفة عن الإسماعيلية، وكان يقول بفكرة الحلول السبئية. ومثله ميرزا على محمد صاحب كتاب "البيان"، وكان لا يومن بالرسالة المحمدية، ويزعم تمثيل جميع الأنبياء. وخلفه ابنه عباس أفندي المعروف بعبد البهاء.

وقد أبانت هذه الأحداث وغيرها، أنه لا مكان في المغرب للمدعين والمشوشين على المذهب المالكي. وكان قد ورد عن بعض آل البيت الوافدين من كربلاء زمن يوسف بن يعقوب المريني، أنه قال لأصحابه: "ارجعوا فقد أزرى بنا الغلط، وليس هذا الوقت وقتنا".

وما ذاك إلا لأن هذا المذهب كان قد ترسخ واستقر، وغدا رمزاً أو أحد الرموز الكبرى لوحدة الوطن، جامعاً بين شماله وجنوبه،

في تأكيد واستمرار لما كان قد تم منذ عهد المرابطين الذين وفدوا من الصحراء، وتمكنوا من نشر المذهب في كل الغرب الإفريقي وما كان في أقطاره من ممالك. وهي حقيقة اعتمدتها محكمة العدل الدولية في لاهاي، حين وضعت السؤال حول وحدة المذهب الديني بين المغرب وصحرائه. وكان الملك المغفور له جلالة الحسن الثاني قد عقد في مكتبه بالديوان الملكي بالرباط صباح السبت 26 يوليوز 1975 اجتماعاً تشرفت بحضوره، قصد التباحث حول الموضوع، وكان يضم بعض الباحثين ورجال الدولة. وكان الرد الإيجابي على هذا السؤال كافياً للبت في النزاع المفتَعل حول الصحراء.

وقد تجلت هذه الوحدة المذهبية المجمع عليها باختيار إرادي واقتناع فكري في مستويات شتى، سواء على صعيد السلطة أو الجماهير، أو على صعيد العلماء والفقهاء الذين ركزوا العقيدة الأشعرية وخدموا الفقه المالكي، وبرَّزوا في تدريسه والتأليف فيه والتوعية به. وإنه لتكفي الإشارة بالنسبة للصحراء المغربية إلى بعض الأعلام كمحمد بَغْيع المتوفى سنة اثنتين وألف للهجرة، وقد عد عند كثير من الدارسين مجدد المائة العاشرة؛ ومحمد يحيى الولاتي المتوفى عام ثلاثين وثلاثمائة وألف، وكان اشتهر بموسوعيته وكثرة تصانيفه وتلاميذه. والحق أنه لا سبيل لعد أمثال هذين العالمين في

شمال المغرب وجنوبه، من الذين ركزوا وحدة العقيدة والمذهب، في ظل إسلام قائم على الوسطية والاعتدال، ومنسجم مع ملامح الشخصية المغربية وما يميزها من قيم ومقومات.

وما أحوجنا في المرحلة المعاصرة، وما يعيش العالم فيها من صراعات عقدية وتجاذبات فكرية ونزاعات مختلفة، أن نستحضر واقع بلدنا، ونتمثل تاريخه، ونتمسك بتعددية مكونات هويته، ونجدد دعائم هذه التعددية بما يقوي ثوابتها، ويجعلها قادرة على مواجهة كل التحديات والإكراهات التي تفرضها "عولمة" العصر التي زالت معها – أو كادت – كل الفوارق بين الشعوب، إلى حد قد تذوب معه الهويات الوطنية، ما لم تكن مستندة إلى ركائز روحية هي لا شك سر صمودها والبقاء[1].

---

[1] ـ للتوسع في هذا الموضوع، يرجع إلى بعض مصادره، مما كتبه الجراري في دراسات كثيرة منها:

* المغرب وتيار المذاهب الإسلامية (ثلاث حلقات نشرت في مجلة "الإيمان" السنة الثالثة –**1966**).
* وحدة المغرب المذهبية خلال التاريخ (نشر الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي – الطبعة الأولى –الدار البيضاء –**1976**).
* الأدب المغربي من خلال ظواهره وقضاياه –الجزء الأول– (نشر مكتبة المعارف بالرباط –**1979**).
* الفكر والوحدة (الطبعة الأولى –الرباط **1984**).
* بحوث مغربية في الفكر الإسلامي (الطبعة الأولى –الرباط **1988**).

معنى دستورية اللغة*

---

* عرض مقدم للندوة الوطنية التي تعقدها لجنة القيم والتراث بأكاديمية المملكة المغربية في الرباط حول "اللغة العربية في الخطاب الإعلامي والإداري والتشريعي بالمغرب" يومي الأربعاء والخميس 11 و12 ذو القعدة 1431هـ الموافق 20-21 أكتوبر 2010م.

لسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد مدير الجلسات

السيد أمين السر الدائم

حضرات الزملاء الأساتذة

أيتها السيدات والسادة

يسعدني أن أشارك في هذه الندوة الوطنية التي تعقدها لجنة القيم والتراث بأكاديمية المملكة المغربية، حول "اللغة العربية في الخطاب الإعلامي والإداري والتشريعي بالمغرب". وقد اقترحت لمشاركتي موضوعاً بعنوان: "معنى دستورية اللغة" قاصداً منه إلى إمكان إيجاد ملاءمة بين ظاهرة التعدد اللغوي في المغرب، وبين اعتبار العربية لغة رسمية له وفق ما ينص عليه الدستور ؛ وذلكم من خلال المحاور الآتية:

*** *** ***

أولا: مفهوم الدستور وتعبيره عن الهوية الوطنية

الدستور هو القانون الأساسي الأعلى الذي يضبط شكل الدولة ونظام الحكم فيها بجميع ما يرتبط بهذا النظام من قواعد وقوانين، بمقتضاها تنشأ السلطات العامة وتحدد طرق ممارستها وما لها من اختصاصات؛ مع ضمان الحقوق والحريات العامة للأفراد. فهو بهذا يرسم الاتجاهات العامة للحكم، ويؤكد المشروعية ومبدأ خضوع الدولة للقانون. ومن ثم فإن سيادته لا تنازع. إلا أنه لا يتسم بالجمود، فما قد يكون له من قابلية أو ضمانات لإجراء بعض التعديلات يرجع إلى واضعه الذي هو صاحب السيادة.

فهو بهذا يعتبر بطاقة تعريف للدولة، به تبرز ذاتها وشخصيتها، أي هويتها، إن لم نقل إنه هو الهوية نفسها بكل ما يشكلها من قيم ومقومات.

وعلى الرغم من أننا لا نريد الوقوف طويلاً عند مفهوم الهوية، فإنه لا بد من التذكير بأنها هي ما به يكون الشيء هو هو، من حيث تشخصه وتحققه في ذاته، ومن حيث تفرده عن غيره، مما يجعل الهوية تقابل الغيرية. فهي بهذا وعاء الضمير

الجمعي لأي مجتمع ومحتوى هذا الضمير، مما به تتشكل الشخصية في إنيتها وجوهرها باعتبارها كياناً ثابتاً ووجوداً راسخاً[1].

وقد ارتبطت الهوية في المغرب بالإسلام الذي أصبح اعتناقه مع اللغة العربية رمز الانتماء إلى هذه الهوية. ومن ثم دعا إلى التشبث بها، ليس فقط بما جاء به من عقيدة وشريعة، ولكن كذلك عبر قيمه وتوجيهاته السلوكية، ومن خلال اللسان العربي الذي نزل به القرآن الكريم، كتاب الدين. وهو ما أضفى على الهوية سمة العروبة التي لا تعني مدلولها الجنسي أو العرقي، ولكن تعني بعدها الفكري والثقافي والقيمي، أي ما هو لغة أو له صلة باللغة. وهو البعد الذي ظل مصطلح العروبة محافظا عليه، والذي تبقى اللغة العربية أبرز مظهر له وأهم مضمون له كذلك، لا سيما بعد

[1]– انظر كتابنا "الثقافة من الهوية إلى الحوار" فصل "مكونات الهوية الثقافية المغربية" ابتداء من ص: 9 (منشورات النادي الجراري رقم 3 –الطبعة الأولى 1413هـ–1993م).
وانظر كذلك كتابنا "هويتنا والعولمة" ولا سيما فصل "الهوية" ابتداء من ص: 10 (منشورات النادي الجراري رقم 18 –الطبعة الأولى مطبعة الأمنية –الرباط 1421هـ–2000م).

الهزائم المتوالية على العرب وما يعانون اليوم من إكراهات ويواجهون من تحديات، لم يبق لهم جامع أمامها غير الثقافة.

وإذا كان حضور الإسلام والعربية قد ترسخ في المغرب منذ الفتح الإسلامي على مدى أزيد من ثلاثة عشر قرنا، فإن ظهور بوادر النهضة الحديثة وما جاءت به من تجديدات عصرية، ولا سيما بعد الاستقلال، جعل الدساتير المغربية تنص عليهما فيما تستهل به من تصديرات.

ففي مفتتح دستور 1962 ورد أن "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب الكبير". وهو باللفظ نفس التصدير الذي استهلت به دساتير 1970، و1972 و1992 و1996 مع تغيير في هذا الأخير لعبارة "المغرب الكبير" إلى "المغرب العربي الكبير".

وكان القانون الأساسي الذي صدر للمملكة قبل ذلك عام 1961 قد نص في فصوله الأولى على ما يلي:

الفصل الأول: المغرب مملكة عربية إسلامية.

الفصل الثاني: الإسلام دين الدولة الرسمي.

الفصل الثالث: اللغة العربية لغة البلاد الرسمية والقومية.

هذا من غير أن نغفل المراسيم والمذكرات التي صدرت وما زالت تصدر عن الحكومة، والتي تؤكد – بدون جدوى للأسف – أن العربية هي اللغة الرسمية، وتدعو إلى التزامها في المراسلات وغيرها مما يتعلق بالإدارة ومصالح المواطنين.

وبالرجوع إلى ما قبل الحماية، فإننا نجد أن المحاولات الأولى لإحداث الدستور كانت تنص على مبادئ مماثلة، وفق ما نجد في مشروع وثيقة الدستور الذي رفع إلى السلطان المولى عبد الحفيظ سنة 1908، والذي ورد في مادته الرابعة "أن دين الدولة الشريفة هو الدين الإسلامي والمذهب الشرعي فيها هو المذهب المالكي"، كما جاء في مادته الرابعة والأربعين أنه "يجب على كل من ينتخب نائباً في مجلس الأمة أن يكون مستوفياً لشروط"، أولها "أن يكون عارفاً باللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة".

*** *** ***

ثانياً: حلقات هذه الهوية وموقع اللغة فيها عربية فصيحة وغيرها

إن هذه المقومات التي اعتمدتها تلكم الدساتير والتي هي ركيزة الهوية، تجعلنا بحكم تكوينها نثير قضية أساسية تتصل بمدى سعتها أو ضيقها، مما به تتشكل حلقات كلية أو فرعية. وإذا ما أخذنا اللغة في سياق هذه الحلقات، فإننا سنجد العربية الفصيحة حلقة واسعة وجامعة باعتبارها مقوماً أساسياً للهوية، ولكونها لسان القرآن الكريم ولغة الفكر والثقافة والتعليم والإدارة والإعلام، وأداة التواصل مع الناطق بها في كل مكان، أو هكذا ينبغي أن تكون، حتى تقوم بكل المهام التي تقوم بها لغة رسمية في أي بلد. كما سنجد العاميات التي تعايشها في تعدد لغوي غني حلقات فرعية، تبقى في إطارها المحلي أداة للتواصل والإبداع، مع اعتبارها ملكاً للجميع. وهي بالنسبة للمغرب كالآتي:

1- الدارجات العربية المتداولة في مختلف المدن والقرى، رغم ما بينها من اختلاف في بعض العبارات والصيغ وطرق النطق بها، على

نحو ما نلاحظ مثلاً بين دارجة فاس ومراكش وتطوان ووجدة والرباط وغيرها من الحواضر، فضلاً عن التي يتحدث بها في البادية.

2- الحسانية المنتشرة في أقاليمنا الصحراوية، وهي لهجة عربية حافظت على طابعها البدوي وعلى كثير من الكلمات الأمازيغية، وتتميز بخصائص معينة لا سيما على مستوى نطق بعض الحروف.

3- الأمازيغية بمختلف تقسيماتها، وتتفرع إلى:

أ- تاشلحيت وهي مصمودية منتشرة في الأطلس الغربي وسوس.

ب- تاريفت وهي زناتية مستعملة بين سكان الريف وبعض مناطق الأطلس.

ج- تامازيغت أو تصنهاجيت ويتحدث بها في الأطلس المتوسط وشرق الأطلس الكبير وناحية ملوية.

وهكذا فإنه لا يوجد أي تعارض بين الفصحى كحلقة واسعة، وبين باقي اللهجات أو اللغات —والتسمية لا تهم— كحلقات فرعية.

مهما يكن هذا التعدد اللغوي، فإن الاقتران الوثيق بين الإسلام والعربية يحثنا على أن نُذكر بأن انتشار هذه اللغة —وفق

ما سبقت الإشارة إلى ذلك– كان مواكباً لانتشار الإسلام واستقرار المغاربة عليه، رغم ما تعرض له هذا الاستقرار من اضطراب واهتزاز في بعض المراحل، ولا سيما في الأولى منها.

على أن الحديث عن العربية في هذا السياق، يقصد منه اللسان الفصيح مع ما كان يواكبه من عامية تجعل العلاقة بينهما علاقة بين العام والخاص[1].

ومعروف أن العامية المغربية ليست ناشئة فقط عن الفصحى مع التحريفات التي أصابتها في نطق الناس، ولكنها نشأت كذلك متأثرة بالأمازيغية المحلية، وبمختلف اللهجات العربية التي وفدت مع المهاجرين إلى المغرب، بدءاً من الفاتحين الأوائل إلى الوافدين إليه من الأندلس والقيروان، ومن عرب بني هلال وبني سليم ومن معهما من الحلفاء.

إن العرب الذين وفدوا إلى المغرب قبل نحو من أربعة عشر قرناً –على كثرتهم أو قلتهم– قد اندمجوا في وحدة وطنية داخل

[1]– انظر مراحل تعريب المغرب ونشأة العامية فيه وما لها من خصائص في فصل "اللغة والفنية" من كتابنا (القصيدة) ابتداء من ص: **84** (مطبعة الأمنية –الرباط **1390**هـ– **1970**م).

المجتمع المغربي وأصبحوا مغاربة، تكيفهم طبيعة الوطن وتبلور فكرهم وتشكل مشاعرهم. وذلكم بفعل عوامل كثيرة أبرزها البيئة التي تحتضن هذا المجتمع، سواء في مجالها الطبعي أو البشري والتي بها وعليها ومع ساكنتها يتحقق الانتماء.

هذا من غير أن نحتاج إلى التذكير بأن الأمازيغ الذين هم السكان الأصليون للمغرب هم كذلك – حسب الرأي النزيه – عرب حميريون من بني قحطان، وأن لغتهم تنتسب للمجموعة الحامية السامية [1].

*** *** ***

ثالثا: مدى أهلية اللغة العربية وما معها للنهوض بدورها

هنا يثار السؤال حول مدى أهلية اللغة العربية وما معها للنهوض بدورها في المجتمع:

[1]– انظر كتابنا (الأدب المغربي من خلال ظواهره وقضاياه) فصل: "وجود المغرب الحضاري والثقافي في العصر الجاهلي" ابتداء من ص: **11** (مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء –نشر مكتبة المعارف بالرباط –الطبعة الأولى **1979**).

♦ أما الفصحى فمحتاجة لكي تقوم بهذا الدور إلى معالجة تبدأ من توسيع متنها، بتطويره في اتجاه الحياة العادية وما يمارسه المواطن في يومه وبين أهله ومجتمعه، ثم تطويره في اتجاه مستحدثات العصر وما يجد فيه من اختراعات علمية وتقنية وحضارية، مما لم يعد الجهل به مقبولا، كما لم يعد مقبولاً أن يتم الاعتماد فيه على لغة أجنبية أو لهجة عامية.

وهذا يستدعي الاجتهاد في إيجاد المصطلحات المواكبة لهذه المستحدثات إما بالتعريب أو الاقتباس؛ مع مراجعة بعض القواعد النحوية والصرفية، ومن ثم تأهيلها لتكون لغة التعليم في جميع مراحله، بعيداً عن العشوائية والشعارات المفرغة التي كانت السبب في الفشل الذي يعانيه منذ بداية الاستقلال، وكذا لتكون لغة الإعلام والإدارة والإعلان والتواصل ومختلف مجالات الحياة.

وليس هذا فحسب، ولكن المعالجة تستوجب حمايتها من كل عبث بها وبألفاظها وقواعدها وأساليبها، ومسخها بإقحام الدارجة فيها؛ فضلاً عن الفرنسية التي تتسرب عبر إدخال كلماتها وعباراتها إلى الحديث اليومي العادي للمواطنين، وكذا

عبر الإعلانات المكتوبة بحروف عربية. كما أن هذه المعالجة تستوجب الحرص بصرامة على إحلالها المكانة التي يخولها لها الدستور ؛ مع التنبيه إلى أن رفض هذه الظاهرة السلبية لا يعني عدم الاقتباس من أية عامية أو لغة أجنبية لإغناء الفصحى عند الحاجة، وخاصة فيما يتعلق بالمصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية المستحدثة.

♦ وأما الأمازيغية واللهجات العامية المختلفة فتحتاج كذلك إلى إحلالها المكانة اللائقة بها محليا، مما يستدعي النص عليها في الدستور؛ مع تخصيص حيز من البرامج الدراسية لتلقينها في بيئاتها؛ على أن يتم ذلك في إطار حصص تخصص للتراث المحلي من فنون وآداب وغيرها، لا سيما والمغرب مقبل على تطبيق الجهوية الموسعة، شريطة أن تكتب بالحرف العربي تسهيلا لما يرجى لها من حفظ وتداول؛ وهي قضية كنا قد تناولنا بعض جوانبها في مناسبات سابقة.

هذا، بالإضافة إلى أنه ينبغي تخصيص شعب بكليات الآداب للتخصص فيها، مما لا شك ينهض بالبحث فيه المعهد

الملكي للثقافة الأمازيغية الذي أنشئ قبل نحو من تسع سنوات بعد خطاب أجدير.

وليس في مثل هذا الاختيار أي تناقض أو تعارض، فإن لكل من الفصحى والعامية — مهما تكن — وظيفتها التي لا تنازع فيها، انطلاقا مما لها من ضوابط وأنساق. فالفصحى هي لغة التعليم والعلم والإدارة وما يتصل بهذه المجالات. والعامية هي — أساساً — أداة التواصل اليومي بين الناس، وهي غير مؤهلة معجميا وفكريا ومعرفيا لتكون لغة رسمية. وبقدر ما تزول الأمية ويرتفع مستوى التعليم في المجتمع يكون التقارب بينهما والتكامل.

والأسف أن بعض المهتمين بموضوع اللغة في المغرب يدعون إلى استعمال العامية، ظناً منهم أن ذلك يؤكد الهوية الوطنية التي يخشون عليها من أن تذوب في هوية شرقية أو غربية. ومنهم من يدعو إلى هذا الاستعمال باعتمادها في التعليم، بدعوى أن الفصحى تزيد من صعوبة العملية التعليمية، وكذا من مسألة التواصل بين المدرس والتلميذ.

وليس يخفى أن مثل هذه الدعاوى قديمة، ظهرت أولى بوادرها في المغرب منذ القرن الماضي، مع محاولات الاستعمار إضعاف الفصحى لإحلال الفرنسية مكانها، متوسلا بأساليب متعددة منها الترويج للدارجة والأمازيغية، يقينا منه أنهما عاجزتان عن أن تحلا مكانها، وأن هذا العجز سيفتح الباب واسعاً للفرنسية.

ومعروف أنه قد سبقت في بعض أقطار الشرق العربي محاولات لجعل الدارجة لغة وطنية بدلاً من الفصحى، ولكنها باءت بالفشل مثلما باءت الدعوة إلى كتابة العربية بالحرف اللاتيني.

والحق أن تأمل الدعوة إلى عامية أو لغة أخرى غير العربية في المغرب، يفضي إلى أن هذه الدعوة إنما تجد منطلقها وهدفها ليس في المجال اللغوي بقدر ما تجدهما في نطاق الهوية التي تتوالى عليها هجمات إيديولوجية مستغلة ما يعانيه الوطن من اختلالات ثقافية واجتماعية يبدو بها وكأنه بدون جذور راسخة أو مقومات ثابتة. على أن العناية باللغة العربية وإحلالها المكانة اللائقة بها لا يعني عدم الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية التي

يتحتم تحسين تدريسها من حيث البرامج والمناهج، مع العناية بالإنجليزية والإسبانية وعدم الاقتصار على الفرنسية.

*** *** ***

وبعد، فإن اللغة مقوم أساسي في تشكيل هوية أي مجتمع، إذ هي وعاء ثقافته وحضارته وركيزة فكره، والمنظار الذي به ينفتح على العالم وعلى الآخرين وبها يتم التواصل معهم.

فاللغة بهذا أداة التعبير عن تلك الهوية في مختلف أبعادها الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقبل ذلك أداة التفكير في هذه الأبعاد وتَمثُّلها برؤى مستقبلية ضامنة لاستمرار الهوية.

ومن ثم فإن الاهتمام باللغة واجب وطني وديني، ومسؤولية على الجميع أن يتحملها ويناضل من أجلها لحمايتها والدفاع عنها، بدءاً من الدولة إلى المواطن، في حرص على اتخاذ قرار سياسي واضح وصارم بهذا الشأن احتراماً للدستور، وعدم الاكتفاء بمرسوم أو شبهه من هذه الوزارة أو تلك، ثم هي نفسها لا تطبقه. وعلى أهلها أن يتركوها تتطور وتتجدد وتغتنى، بعيداً عن التعصب لها بجمود، أو التعصب ضدها بزعم ما تعانيه من تخلف. وعليهم

كذلك أن يتخلصوا من عقدة النقص التي يشعر بها بعض المعرَّبين تجاه الفرنكوفونية التي تسعى إلى احتلال كل المواقع.

ومع ذلك، فإن مناقشة قضايا اللغة في المغرب تستلزم الابتعاد عن التوجهات السياسية والحزبية، وما تعبر عنه من إيديولوجيات كشفت التجربة —على مدى أزيد من نصف قرن— عجزها عن حل المشكلات الثقافية، بدءاً من التعليم إلى غيره من المجالات.

كما أن الكلمة في هذه المسألة ينبغي أن تصدر عن علماء اللغة العارفين والمتخصصين المتمكنين وليس من غيرهم، أولئك الذين يتآمرون عليها بجهل وبسلوك استعلائي وحملات مسعورة، وخاصة من الذين رضعوا لبان المستعمر وشبوا عليها، وتحكمهم مصالح اقتصادية واجتماعية تربطهم بالفرنكوفونية ولغتها التي تعلمنا بها في مدارس الحماية، ولكنها اليوم فقدت مكانتها الثقافية والحضارية وتقلص وجودها أمام لغات أخرى، ولا سيما الإنجليزية والإسبانية، فأصبحت بذلك — وبشهادة أهلها — متخلفة عن أن تكون لغة العلم والتقدم. وهي على الرغم

من تخلفها تسعى إلى فرض نفسها وهيمنتها، مستندة إلى النفوذ الذي تحرص عليه في مستعمراتها القديمة[1].

[1]– للتوسع في منظور الكاتب إلى المسألة اللغوية، يرجع إلى بعض دراساته المنشورة التي منها:

1– اللغة العربية بين التطوير والتقويم

(انظرها في كتابه: "قضايا للتأمل برؤية إسلامية" –ج 1 –منشورات النادي الجراري رقم 20 –الرباط 1421هـ–2000م).

2– واقع اللغة العربية بالمغرب

3– التعريب بين عوامل الفشل والنجاح

4– تأملات في المسألة اللغوية

(انظرها في المصدر السابق –ج 2 –منشورات النادي الجراري رقم 45 –الرباط 1429هـ–2008م).

5 – اللغة العربية: واقع يحتاج إلى تطوير

(انظرها في كتابه: "الإصلاح المنشود" –منشورات النادي الجراري رقم 33 – الرباط 1426هـ–2005م).

الهوية الوطنية واللغة *

---

* النص المستخرج من المحاضرة المرتجلة التي ألقاها الجراري في افتتاح سلسلة المحاضرات التي تلقى بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيس معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وذلك بعد عصر الثلاثاء 28 ذي الحجة 1433هـ الموافق 13 نوفمبر 2012، بقاعة معهد الدراسات الإفريقية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس الجامعة الموقر

إخواني وأصدقائي الأساتذة المحترمين

حضرات السيدات والسادة

أود في البداية أن أعرب عن سعادتي للحضور إلى هذا المعهد، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، كما أود أن أعبر عن شكري وتقديري لسيادة مديره الأستاذ محمد الفران الذي قرب خطاي إلى هذا اللقاء اللغوي الشائق. في البداية أقول إنه ليس يخفى أننا نعيش في ظرف صعب، لأننا نواجه في هذا الظرف إكراهات وتحديات ومشكلات، بعضها داخلي وبعضها خارجي، بعضها منا وبعضها الآخر مفروض علينا. ومن ثم ينبغي أن نعالج هذه الصعوبة، وأن نتعامل معها بحكمة وبروية وبموضوعية حتى لا ننزلق أو ننحرف. من هنا كان هذا الموضوع

الذي اخترت أن أحدثكم فيه، وهو "الهوية الوطنية واللغة"، أقصد الهوية الوطنية ومشكل اللغة في المغرب.

نحن جميعا نعرف ما هي الهوية الوطنية. فهي الشخصية، وهي الكيان، وهي الذات، وهي الماهية، وهي الإِنية، وهي ما يكون به الشخص هو هو؛ على الأقل هكذا أراها وإن كان الغير قد يفهمها فهما آخر. إذن الهوية هي ما يكون به الشخص هو هو، ومن ثم فهي الهوية بضم الهاء. هذه الهوية لها مقومات ولها مكونات، بعضها أساسي وبعضها فرعي. ولكن بالنسبة للمكونات القوية الثابتة، ثابتة الدعائم، يمكن أن نشير إلى أربعة مقومات.

المقوم الأول هو بطبيعة الحال الوطن، أي هذه الأرض التي يولد فيها الناس ويعيشون ويجتمعون ... الخ. الوطن هو المقوم الأول في الهوية. والمكون أو المقوم الثاني هو الدين، إذ ليس هناك مجتمع من المجتمعات، بدائيا كان أو راقيا، ليس له معتقد. المعتقد هو شيء في فطرة الإنسان. وبطبيعة الحال فالدين والمعتقد بالنسبة لنا نحن هو الإسلام. المكون الآخر الذي لا يقل أهمية عن الدين وعن الوطن هو اللغة، هذه اللغة التي يتواصل الناس

بها، هذه اللغة التي تتضمن تراثهم، وتتضمن إبداعاتهم، وتعكس تفكيرهم ورؤاهم، وبها يتواصلون مع الآخر. عنصر اللغة يشكل أيضا مكونا قويا في الهوية. ثم هناك مكون الثقافة، الثقافة من حيث هي تراث، ومن حيث هي إبداع، ومن حيث هي فنون ... إلخ. وهذا كله يشكل مقومات الهوية.

لقد شاع أن مكونات هذه الهوية ثابتة. والقول بأنها ثابتة، يعني أنها لا تتحرك وأنها جامدة. وهذا غير صحيح. هذه المكونات، على ما فيها من قوة وما فيها من ثبات يظهر لأول وهلة، هي أيضا تتسم بشيء من المرونة، إذ أَنَّ أي مكون من هذه المكونات يتسم بشيء من المرونة تجعله يتطور، وتجعله يضيف، وتجعله يكتسب الجديد من بعض الروافد. من هنا يمكن أن نتحدث عن مكونات الهوية بأنها متعددة، أي هناك تعدد داخل كل مكون، ومن هنا يمكن أن نثير موضوع التعدد اللغوي.

حين ننظر في تاريخنا المغربي، ماذا نجد ؟ نجد أن سكان المغرب الأصليين الذين هم الأمازيغ كانوا يتحدثون بلغتهم الأمازيغية. وهذا شيء لا يحتاج إلى دليل ومفروغ منه. ولكن مع دخول الإسلام، ومع وصول القرآن الكريم في ركاب الإسلام، ومع

التعرف إلى اللغة العربية التي هي لغة القرآن ولغة الإسلام، أي لغة كتاب الإسلام، لأن هناك عدداً من المسلمين لا يتحدثون بالعربية، ولكنهم يتلون القرآن الكريم ويرتلونه. إذن العربية هي لغة كتاب الإسلام منذ دخل الإسلام ودخلت معه لغته. سكان المغرب، وأغلبيتهم أمازيغ، كلهم تعلموا العربية، وكلهم عانقوا العربية، وحفظوا القرآن الكريم، واشتغلوا بالثقافة العربية الإسلامية، إذ يمكن أن نقول إنه على امتداد أزيد من اثني عشر قرنا والمغاربة متمسكون بالإسلام، وبالقرآن الكريم، وبتراث الإسلام الثقافي والحضاري، وكذا باللغة العربية التي هي لغة الدين.

إذا نظرنا في مسيرة التاريخ على مدى هذه القرون، نجد أنه لم يحد المغاربة عن هذا الخط إلا مرة واحدة في بداية العهد الموحدي. فالمهدي بن تومرت، وهو من كبار علماء المغرب، ومن كبار علماء العالم الإسلامي، تعلم في المغرب، وجال في المشرق، وقابل وجادل وأعطى صورة رائعة عن المثقف المغربي. عاد إلى المغرب في آخر عهد المرابطين، وجاء بفكرة جديدة، وجاء يدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجاء بخطة سياسية

لتقويض الحكم المرابطي ولتأسيس دولة، فوجد أن هناك عددا من القبائل يتحدثون البربرية، وهو أيضا بربري (وإن كان زعم أن له نسبا في آل البيت ولكن هذا أمر غير صحيح، فهو بربري)، فبدأ يستعمل البربرية في تآليفه. فقد ألف بالعربية وبالبربرية، وكان بهما يخاطب الناس، وكانوا في عهده ينادون للصلاة بالبربرية أيضا.

وقع انزعاج من شخصه، وبالأخص أنه بدأ ينادي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فاجتمع عليه العلماء في مدينة مراكش فبهرهم بعلمه، وأفحمهم، فأوصوا والي المدينة بأن يطرده من مدينة مراكش. سمع به الخليفة علي بن يوسف فاستدعاه. استدعاه وجمع عليه العلماء، فبهرهم، وحكموا عليه بالقتل. ولكن علي بن يوسف اكتفى بنفيه. فخرج من مراكش وذهب إلى تنمل التي ستكون عاصمته فيما بعد. وهناك بدأ ينشر دعوته ويتوسل في الغالب بالبربرية إلى جانب العربية. بل إن الخليفة عبد المومن الموحدي، حين خلفه، بدأ يختار الأئمة والخطباء من الذين يتكلمون البربرية. ولكن بعد عبد المومن ستعود الأمور كما كانت، بل تنكر الموحدون للمهدي بن تومرت خاصة أنه ادعى

المهدوية وادعى العصمة، يعني أنه كان يبالغ في هذا الجانب السياسي. أما هو في عمقه (أقولها وكتبتها) فقد كان سنيا سلفيا وكان فقيها مالكيا. ولكن الجانب السياسي فرض عليه أن يتوسل بهذه المبادئ وهذه الآراء. بعد عبد المومن تنكر الموحدون لهذا التوجه وبدؤوا يسبون المهدي. إذن باستثناء هذه الفترة التي فرضت فيها البربرية إلى جانب العربية كلغة للتخاطب وللتعليم وللتثقيف، فإن المسيرة ظلت قائمة.

ثم كانت تلكم الحادثة، حادثة السير التي تمثلت في عقد الحماية. ماذا وقع للغة في عهد الحماية ؟ وماذا وقع للهوية ؟ العربية تقلصت، تقلصت في التعليم. التعليم الذي أسسه الفرنسيون في المدارس العمومية أو في المدارس الفرنسية، كان تعليما متقلصةً فيه اللغة العربية أو غير موجودة. اللغة العربية كانت تدرس في الكتاتيب وفي المساجد، ثم بعد ذلك في المدارس الحرة التي كانت منافسا كبيرا لمدارس الحماية. وبطبيعة الحال فُرضت الفرنسية في الإدارة مثلما فرضت في التعليم. ولكن على الرغم من ذلك حدث أمر جيد وإيجابي، وهو أن الفرنسيين في سنة 1920 أسسوا معهدا في غاية الأهمية، وهو "معهد الدروس

العليا". وهذا المعهد الذي كان في زمن الحماية هو الذي قامت مكانه الآن كلية الآداب، حيث مدرج الشريف الإدريسي، والبناء الموجود حول العمادة.

أين تكمن أهمية هذا المعهد ؟ أهمية هذا المعهد أنه كان يدرس العربية، وكان يعطي شهادات العربية الكلاسيكية (Brevet d'arabe classique, Diplôme d'arabe classique, Certificat d'arabe classique) إلى آخره. وكان يدرس الدارجة، ويدرس البربرية كذلك. وكان يوجد من يتخصص في هذه أو تلك. وكان طلاب هذا المعهد في غالب الأمر أحراراً، كنا نخرج من الثانوية اليوسفية في آخر السنة، ونمر إلى هذا المعهد ونسجل أنفسنا في الامتحان الخ. المهم أن هذا المعهد كان يرتاده الموظفون الذين يعينون في الأقاليم من فرنسيين ومن مغاربة، وكان الفرنسيون يتعلمون العربية والبربرية والدارجة. وكان هذا المعهد يقوم كذلك بالبَحث العلمي في هذه التخصصات. مستشرقون كبار وعلماء كبار كانوا يترددون على هذا المعهد الذي كان يقوم بالترجمة كذلك. واستمر هذا المعهد إلى أن جاء الاستقلال.

ماذا وقع حين استقل المغرب ؟ حين استقل المغرب، نحن نعرف كيف واجه المغاربة موضوع التعليم بطريقة مرتجلة. ينبغي أن نعترف وأن نقدم نقدا ذاتيا، لأن ما نعانيه الآن بدأ قبل نحو ستين سنة. نادى المسؤولون بالتعريب، ونادوا بالتوحيد، ونادوا بالمغربة من غير أن نكون مهيئين لذلك، ومن غير تصور، ومن غير تخطيط، ومن غير منهج. فكان أن وقع التعثر تلو التعثر، في كل مرة يقع تعثر، وما زلنا لحد الآن نتعثر.

لماذا ؟ لأننا لم ننطلق انطلاقة صحيحة موضوعية قائمة على رؤية قابلة للتنفيذ. إذن، رغم إنشاء المدارس والجامعات بقي أمر العربية، ولا سيما في التعليم، غير سار لا من حيث الكتاب المدرسي، ولا من حيث تكوين المعلم، ولا من حيث مناهج تدريس اللغة العربية.

ماذا وقع في هذه الحالة ؟ الفرنسية ترسخت شيئا فشيئا، وهي ما زالت تترسخ وتتقوى. وهناك أمر آخر وقع إهماله، وهو تعليم اللغة الإسبانية. فالمنطقة الشمالية كانت تتعامل بالإسبانية، وهذا كان يمكن أن يبقى مكسبا مهما، لكننا فرنسنا المغرب كله في وقت تأخرت اللغة الفرنسية عالميا. وهذا الأمر

كانت له كذلك عواقب سياسية لا داعي لذكرها. المهم أن الفرنسية أصبحت مسيطرة، والمعهد الذي كان يقوم بعمل جليل أُغلق، وأقيمت مكانه كلية الآداب. ولكن في كلية الآداب أسست عدد من الشعب، ووقع رفض قاطع أن تنشأ شعبة للأمازيغية، ووقع رفض قاطع أن تنشأ شعبة للدراسات الشعبية وللهجات، ووقع رفض قاطع أن يتم تقديم بحوث في هذه المجالات. وأنا لا أتحدث هنا سماعا، بل أتحدث عن أشياء عشتها وصارعت من أجلها، وتمكنا في نهاية الصراع أن نقدم بعض البحوث في الأدب الأمازيغي، وفي جوانب من التراث الشعبي. ولكن إنشاء شعبة للتراث الشعبي أو شعبة للأمازيغية كان يُرفض رفضا قاطعا، وهو ما قد بدأ يتغير الآن في بعض كليات الآداب.

هذه المسائل التي أشرت إليها إشارات عابرة وراء الأزمة اللغوية التي نعيش منذ عقد ونصف أو منذ عقد على الأقل. لو أن المغاربة حافظوا على هذا الإرث وهذا التراث، وأعطينا، إلى جانب اللغة العربية، للأمازيغية ما تستحقه، وللدارجة ما تستحقه، ولغيرهما ما يستحقه، لأدركنا أنها جميعاً تراث مشترك أصيل وغني، وأنها روافد أساسية للثقافة المغربية.

والأسف أن بعض الناس يظنون أننا حين نتحدث عن السوسية أو حين نتحدث عن الدارجة أو غيرهما، فإننا نتحدث عن أشياء لا قيمة لها. هذه الروافد اللغوية لها الكثير من الإبداعات، بعضها كما في الملحون وشعر الروايس مثلاً، ربما يتفوق على ما أنتجه المغاربة باللغة العربية الفصحى. ولكن نحن أهملنا هذا الجانب، وظل الإهمال يتراكم إلى أن وصلنا إلى أن الكل ينادي على ليلاه.

والأسف أن العربية ظلت متعثرة، لأنها لو وقفت على رجليها وقوفا صحيحا، ربما لما وقع هذا الذي نعانيه. وتعثر العربية جعلنا نشكو من قضية التعريب: تعريب بعض العلوم إلخ، ونشكو من القواعد النحوية، وأنها لم توضع لها كتب مدرسية ملائمة للأطفال وللشباب، بحيث شيئا فشيئا بدأنا نضيع القواعد. وحتى لا يظن أحد أنه لدي موقف ضد الفرنسية، أنا درست الابتدائي والثانوي في المدارس الفرنسية. ولكن كنت أعرف أنه، مثلا، في الابتدائي في المدارس الحرة كانوا يدرسون النحو الواضح. وهو الكتاب الذي كنا في الجامعة نطالب بأن يقرر على طلبة شعبة اللغة العربية بكلية الآداب، لما كنا نلاحظه من

ضعف عندهم في هذا المجال. وهو ضعف أخذ يتفشى بشكل خطير.

اللغة العربية، إذن، في حاجة إلى أن يجدد متنها. المتن ما زال ضيقا. إن العالم يجدد نفسه، وتتجدد لغته الخ، والمتن العربي ما زال قاصرا. هذا هو العيب الأول. ونشكو من قضية المصطلح، بحيث لم نوفق لحد الآن على صعيد العالم العربي، وليس المغرب فحسب، في قضية المصطلح: هل نعربه ؟ هل ننقله كما هو ؟ هل نأتي بمصطلح جديد ؟ هل؟ هل؟ وأحضر في المجامع اللغوية، وتظل الدورة كلها تدور حول مصطلح أو مصطلحين ثم لا يُتفق عليه. المصطلحات تزيد بالمئات كل يوم، والعلم يتطور، وكذا الاختراعات والتقنيات... الخ. ولكن أين هي اللغة العربية والمصطلح العربي من هذا كله ؟ إذن اللغة العربية في حاجة إلى متن جديد، في حاجة إلى مصطلح، وفي حاجة إلى مناهج لتعليمها بطريقة جيدة، سواء للأطفال أو للطلاب وفيما هو أعلى من ذلك، أو تعليمها للأجانب. لقد أصبحت اللغة العربية اليوم لغة عالمية، يتعلمها الناس في الصين وفي أمريكا وفي أوروبا وفي كل مكان، بما في ذلك المنظمات الدولية. ولكن أين هي

مناهج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ؟ هذه كلها مشاكل نعانيها من غير أن نوجد لها الحل الملائم الصحيح ؛ وهو ما يتطلب إرادة سياسية حاسمة.

في وسط هذا كله بدأت تبرز دعوات شتى، إذ كما قلت، كل ينادي على ليلاه، الذين ينادون بإحلال الدارجة، والذين ينادون بإحلال الأمازيغية، والذين يتحدثون بلغة عربية هجينة، لا هي عربية فصحى ولا هي دارجة، ونصفها فرنسية. وهذا واقع نلاحظه جميعا. وقد سمعت مسؤولا يدير ندوة كبرى في القناة الأولى للتلفزة قال: "من الأشياء المحرمة في هذه الندوة الحديث باللغة الفصحى، وأن الحديث ينبغي أن يتم بالدارجة". هذه أشياء مؤلمة ولكنها تعكس تفكيرا، وتعكس موقفاً. بطبيعة الحال سبقنا المصريون إلى المناداة بالدارجة وبالفرعونية، ولكنها فشلت. الدارجة المغربية بدأت شيئا فشيئا تفرض نفسها وتقتحم جميع الميادين. بدأت تفرض نفسها في الأحاديث الرسمية، وحتى في الدروس وفي المحاضرات. وهذا شيء غير محمود، خاصة في مستوى معين كالجامعة.

ثم بدأ النداء بالأمازيغية. بالنسبة للأمازيغية لا نشك لحظة واحدة في أنها رافد قوي من الروافد اللغوية للمغاربة. أنا لا أريد أن أفرق بين لهجة ولغة، لغة أو لهجة لا يهم. فالعرب القدامى كانوا يقصدون باللغة اللهجة، كانوا يقولون هذه لغة تميم، وهذه لغة قريش، وهذه لغة كذا. إذن، لا يشك أحد في أن هذه اللغة لغة وطنية، وأن عددا من سكان المغرب يتحدثون بها. بل إنها في بعض المناطق، ولا سيما في سوس، كان الفقهاء والعلماء، وما زالوا لحد الآن، يشرحون دروسهم بالسوسية، ويُدرِّسون بعض الكتب وبعض المتون وبعض المنظومات بالسوسية، ولا أحد انزعج من ذلك. لا أحد كان ينزعج من هذه القضية لأنها كانت تفرضها الضرورة، ثم لأن السوسية توظف في العلم العربي، وفي الثقافة الإسلامية، وفي الدرس الديني. والذين يتابعون المكتبات والمخطوطات وغيرهما يعرفون أن هناك عددا من الكتابات وعددا من الشروح كُتبت بالسوسية.

ولكن لماذا لم تكن هذه الكتابات مزعجة ؟ لأنها كُتبت بالحرف العربي. وبالنسبة للأصدقاء الذين يهتمون بالأمازيغية، الخطأ الكبير الذي وقع الآن هو الدعوة لكتابة الأمازيغية بحرف

لا صلة له بنا، حرف تيفناغ الذي له رموز قد تكون لها قيمتها التراثية الخ. ولكن، لو كتبت الأمازيغية وعلمت الآن بالحرف العربي، لتعلمها المغاربة جميعا، وهذا سيكون غنى في لساننا، وغنى في ثقافتنا، وغنى في فكرنا. ولكن اختاروا حرفا آخر غريبا فوقع ما وقع. إذن، قضية التعددية كانت دائما قضية قائمة، وهي اليوم تُثار في إطار مشبوه سينتهي إلى أحادية لغوية لصالح الفرنسية، لأن التعدد نظرياً شيء، ولكنه في الممارسة شيء آخر. ومع ذلك فالذي علينا الآن هو كيف نعالج هذا التعدد ؟ فيما يتعلق بالعربية، قلت لا بد من أن يبذل مجهود في قضية المتن، وفي قضية المناهج، وفي قضية القواعد، وفي قضية إعداد المصطلح الخ. وبالنسبة للأمازيغية، قلنا لا نجادل فيها وفي قيمتها، وفي أهميتها، وفي أصالتها، وفي غناها، لا نجادل في كل هذا. والدستور المغربي الجديد رسم الآن اللغة الأمازيغية. ومن ذكاء المشرع وفطنة واضع الدستور أنه أجل النظر في الآليات، وفي تحديد الآليات التي سيتوسل بها في الترسيم وأجلها إلى قانون تنظيمي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نص على إنشاء مجلس للغة، وهذه كلها مؤسسات أو أشياء تجعلنا نستعد للقيام

بهذا الأمر، لأن القانون التنظيمي ماذا سيقول غدا ؟ فالمسؤولية مسؤولية الأساتذة والمفكرين والعلماء وعلماء اللغة وعلماء الاجتماع. هذا القانون التنظيمي ينبغي أن يكون مبنيا على شيء أساسي وشيء صحيح. أنا شخصيا تأملت هذا الأمر، وكان عندي رأي في قضية الأمازيغية، ونشرته. ولكن أنا الآن، في هذه المرحلة، أتصور مجموعة من الاقتراحات. كيف يمكن أن يكون تعليم الأمازيغية ؟ ودائما أضع أمامي تعثر التعليم العربي على مدى أزيد من خمسين عاما. ينبغي أن تظل أمامنا قضية الكتاب، وقضية المدرس، وقضية المناهج، حين نتحدث عن إمكان تدريس الأمازيغية، ولا أغفل الصعوبات التي واجهت العربية وما زالت تواجهها. لدي مجموعة من الاقتراحات، كلها اقتراحات وافتراضات فقط، ولا بأس من أن أعرضها.

الاقتراح الأول هو أن تكون هذه اللغة، كما يريد المتحمسون لها، لغة في التعليم النظامي الإلزامي، ولغة في جميع المدارس المغربية. وهذا اقتراح أول. ولكن نفس المشاكل تطرح: أين هو المعلم المكوَّن ؟ أين هو الكتاب المدرسي ؟ أين هي المناهج ؟ جميع العيوب التي عانتها العربية منذ بداية الاستقلال وما زالت

تعانيها أطرحها أمام الأمازيغية الآن. ثم هذه الأمازيغية التي سيتعلمها الأطفال بحرف تيفناغ، ستجعل الطفل يتعلم منذ السنة الأولى أو الثانية ابتدائي الحرف العربي والحرف اللاتيني ويضاف له حرف تيفناغ، أليس في هذا إرهاق للطفل ؟ ربما يمكن لعلماء التربية وعلماء النفس أن ينظروا في هذا الأمر، يعني أليس في هذا إرهاق للطفل ؟ ثلاث أبجديات يتعلمها الطفل منذ الابتدائي. وأنا أطرح سؤالا ولا أتخذ موقفا. أطرح اقتراحا ينبغي أن نتأمله: أليس في هذا إرهاق وإتعاب لغوي وثقافي للطفل ؟ ومع ذلك إن كان لهذه المشاكل حلها، فعلى بركة الله.

هناك اقتراح ثان هو أن تكون في المدارس أو في بعض المدارس أقسام متخصصة، يلتحق بها الذين لهم في رؤياهم وفي مستقبلهم رغبة في التخصص في الدراسات الأمازيغية، مثل الذين يختارون اللغة الإنجليزية أو الألمانية، مثلا، وفي الثانوي أيضا الخ، أي أن تكون هناك أقسام متخصصة يتابع فيها هؤلاء الراغبون في التخصص مسيرتهم إلى النهاية، وتكون أقساما معروفة، ومدارس معروفة. وهذا موجود حتى في بعض الجامعات الأمريكية والأوروبية، بحيث توجد أقسام وشعب متخصصة في

الدراسات الأمازيغية أو في الدراسات العربية. إذن هذا حل ثان أو اقتراح ثان لكيفية تدريس الأمازيغية.

ثم هناك اقتراح ثالث هو أن تكون حصة الأمازيغية حصة حرة وغير خاضعة للنظام الإلزامي، ولكن تكون في المدارس، وربما لا يمتحن فيها الخ، وأن تكون مفتوحة للجميع، أي لمن أراد أن يتعلمها سواء من الأمازيغ أو من غيرهم. وأنا هنا لا أريد أن أفتح قوسا حول نوع الأمازيغية، هل هي سوسية أو ريفية أو غيرهما ؟ هذا موضوع يمكن أن يحل، إذن هذا هو الافتراض الثالث.

وهناك افتراض رابع أو اقتراح رابع، وهذا هو الاقتراح الذي أميل إليه، ودافعت عنه في لجنة ميثاق التعليم في أواخر عهد الحسن الثاني رحمه الله. وهو: نحن مقبلون منذ مدة على الجهوية، والجهوية الموسعة، وحذار أن يظن أحد أن هذه الجهوية ستكون قائمة فقط على التقسيم الجغرافي، أو على تقسيم الثروات، أو على تقسيم عرقي، أو ما إلى ذلك. التقسيم الذي ينبغي أن تُقسم به الجهوية ينبغي أن يراعى المقوم الثقافي بما فيه من لغة، وبما فيه من فنون، وبما فيه من تراث. الجانب الثقافي

مهم في هذا التقسيم الجهوي. إذن، في هذه الجهوية، كل جهة من الجهات يكون لها لسانها، وتكون لها لغتها، ليس في الدراسة كلها وإنما أن يكون في جزء من المقرر الدراسي، إما 25 في المائة أو 30 في المائة منه، بلغة الجهة، واسمحوا لي ليس فقط الأمازيغية بفروعها، بل حتى في الحواضر الكبرى، والمراكز المدنية، الدارجة المحلية ينبغي أن يُعنى بها، فلهجة تطوان ليست هي لهجة مراكش، ولهجة فاس ليست هي لهجة الرباط وهكذا.

إذن أقترح أن يكون هناك حيز في المقرر يقوم على تدريس اللهجة المحلية، ويقوم على تدريس تاريخ المنطقة وتاريخ هذه الجهة. إذا ذهبتم إلى أي جهة أو أي مدرسة في أي مدينة وسألتم عن تاريخ هذه المدينة، لا أحد يعرف. فرضا وكمثال، اسأل أي تلميذ: ماذا تعرف عن تاريخ الرباط، وعن أعلام الرباط، وعن فنون الرباط، وعن موسيقى الرباط، وعن، وعن ؟ لا يعرف شيئا. وهذا المواطن في جهته في حاجة لأن يعرف شيئا ما عن جهته: تاريخها، لغتها، فنونها ... الخ. إذن، في هذه الجهة الذين يتحدثون السوسية سوف يدرسون السوسية، وفي

الريف سوف يدرسون الريفية وهكذا، حسب الجهات وكيف تتوزع. وكما قلت الجانب الثقافي مهم في قضية توزيع الجهات. هذا الموقف الرابع أرى أنه مناسب، وأنه صالح للخروج من هذا المأزق ولحل المشكل. ثم إنه لا ينبغي أن ننسى الأقاليم الجنوبية وننسى لغتها الحسانية، والدستور أعطى للحسانية أهميتها، ويجب أيضا أن تُعطى الحسانية الحيز اللازم لها في تأمل قضية التعدد.

لا أريد أن أطيل عليكم، ولكن أريد أن أقول في خاتمة هذا العرض إن المسألة اللغوية مسألة أساسية، وأن الدولة، أي دولة، يُرمز إليها بلغتها. فإذا تحدثنا عن إسبانيا نتحدث عن اللغة الإسبانية، وإذا تحدثنا عن فرنسا نتحدث عن اللغة الفرنسية، وإذا تحدثنا عن ألمانيا، نتحدث عن اللغة الألمانية الخ. فاللغة هي عنوان هذه الدولة أو تلك. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ينبغي أن نتحلى بالموضوعية، ونتحلى بالروية وبالهدوء، وأن لا نتعجل في أن نحول التعدد اللغوي إلى صراع لغوي، لأن التعدد شيء محمود وشيء نحبذه، وشيء كان دائما موجودا، ما لم نُحرِّفه، وإيانا أن نحوله إلى صراع قد يأخذ أوجها مختلفة.

العربية هي لغة التراث، ولغة الفكر، ولغة الإبداعات التي أنتجها ليس المغاربة فقط ولكن العالم العربي خلال قرون وقرون، وهي لغة القرآن الكريم، وهي لغة الدين. ولا ينبغي أن ننسى وأن نبعد من منظورنا جانب الدين الذي جعل الأمازيغ قبل أزيد من اثني عشر قرنا يُقبلون على العربية، ليس العربية التي فيها فقط امرؤ القيس، وفيها النابغة، وفيها الجاحظ، ولكن أقبلوا عليها وتعلموها لأنها بالدرجة الأولى لغة القرآن، بها سيتعلمون دينهم، وبها، وبها ... الخ. إذن ينبغي أن نتعامل بشيء من الهدوء وبشيء من الموضوعية كذلك، وبشيء من الإنصاف لأنفسنا ولتراثنا في هذا الموضوع، موضوع اللغة العربية، ولا ننزعج من التعدد لأن التعدد شيء محمود، ولكن علينا أن نعرف كيف نعالجه. أستسمح وأنا أنهي هذا العرض أن أقول وأكرر بأن موضوع التعدد اللغوي لا يعالجه إلا الخبراء العلماء باللغة وبمتعلقات اللغة، وليس كل من سوَّلت له نفسه أن يتطاول عليه.

أشكر لكم حسن إنصاتكم،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الهوية الوطنية والجهوية

عرض مقدم للندوة التي نظمتها أكاديمية المملكة المغربية بالرباط أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء 22-23-24 ذو القعدة 1433هـ الموافقة 8-9-10 أكتوبر 2012م، في موضوع: "الهوية المغربية في ضوء محدداتها الدستورية".

لسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني أن أشارك في هذه الندوة التي تنظمها أكاديمية المملكة المغربية في موضوع: "الهوية المغربية في ضوء محدداتها الدستورية"، وأن أقدم لهذه المشاركة عرضاً عن "الهوية الوطنية والجهوية".

على الرغم من كثرة ما كتب أو قيل عن الهوية، فإن الحاجة ماسة للتذكير[1] بأهم متعلقاتها، بدءاً من مفهومها إلى مكوناتها ومختلف القضايا المثارة حولها.

وبعيداً عن توسيع مفهوم الهوية إلى حد يفقدها كثيراً أو قليلاً من سماتها الوطنية المميزة لها عن غيرها، وبعيداً كذلك عن تضييقه

---

[1]- انظر ما كتبه صاحب هذا العرض في بعض دراساته، وخاصة :

- الثقافة من الهوية إلى الحوار (منشورات النادي الجراري رقم 3 –الطبعة الأولى – الرباط –ذو الحجة 1413هـ الموافق يونيو 1993م).
- الذات والآخر (منشورات النادي الجراري رقم 13 –الطبعة الأولى – الرباط – ذو الحجة 1418هـ الموافق أبريل 1998م).
- هويتنا والعولمة (منشورات النادي الجراري رقم 18 –الطبعة الأولى – مطبعة الأمنية –الرباط –رمضان 1421هـ الموافق دجنبر 2000م).

قضايا للتأمل برؤية إسلامية ج 2 (منشورات النادي الجراري رقم 45 –الطبعة الأولى –الرباط –جمادى الثانية 1429هـ الموافق يونيو 2008م).

ليتقلص في خصوصيات محدودة، قد تتحكم في إبرازها وتوجيهها دوافع عنصرية سياسية في الغالب، فإن مفهومها النابع بموضوعية وذاتية مما يكون به الشيء هو هو، يعني الماهية والإنية والتشخص والكيان والانتماء، وتحقق هذا الانتماء في الوعي واللاوعي لإثبات إرادة الوجود والحياة، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة.

والهوية الوطنية بهذا هي المتمثلة في مقومات ثابتة وقيم ناظمة لها، بحكم التشبث المتواصل بها عبر العصور والأجيال، بحب صادق وبروابط فكرية ونفسية تشد هذه الأجيال وتجعل الكل يتفاعل معها، بإدراك عميق وحتى بدونه، أي بعفوية وتلقائية.

وهي في ثباتها، أقصد في ثبات عناصرها الجوهرية ومكوناتها الأساسية، قد تتعرض لبعض عوامل التطوير، إن لم أقل التغيير الذي تحتمه طبيعة الكون المتعدد والمتنوع، ويفرضه تفاعل الذات مع نفسها ومع الآخر، مما يحقق البعد الإنساني الذي لا شك يغني تجارب الهوية، ويتيح لها مجالات حيوية خلاقة تقوي فيها دوافع التفتح والانفتاح، وإمكانات تبادل التأثر والتأثير.

ومن ثم فإن الهوية هي التي تحث المشدودين بها وإليها على بناء الوطن وتنميته، والعمل على تقدمه والذود عنه وحفظ كرامته، وفتح آفاق مستقبله، وتجاوز الإكراهات التي تعتريه، ومواجهة

العراقيل التي يصادفها في مسيره، والتصدي للأخطار التي تهدده، خارجية وداخلية، وخاصة تلك التي تكون نابعة من سوء فعل الذات، حائلة دون صون عزة أبناء هذا الوطن واحترام إنسانيتهم، وضمان نيل ما لهم من حقوق وأداء ما عليهم من واجبات، في ظل أحوال مستقرة وحكامة نزيهة، وعدالة تتحقق بها المساواة القائمة على تكافؤ الفرص وكذا التكافل بينهم، من غير أي شكل من أشكال التمايز والتفاضل، إلا ما كان راجعاً إلى مستوى الدفاع عن مكونات الهوية وما تفرضه درجة هذا الدفاع من جهود وتضحيات لا شك أن الناس في تقديمها متفاوتون.

*** *** ***

ويمكننا حصر هذه المكونات التي بها تتشكل الهوية وتتفاعل في أربعة:

أولها: الوطن الذي ينطلق من الأرض، أي من المكان وما يرتبط به من زمان يعكس تاريخه، ليشمل مختلف العناصر الطبيعية والبشرية، وما ينشأ عنها من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وأنماط سلوكية.

والوطن بالنسبة إلينا هو المغرب المتميز بموقعه الجغرافي على رأس القارة الإفريقية، مشرفاً على بحرين عظيمين هما

المتوسط والأطلسي، ومطلاً عن قرب على أوروبا في وضع وسط بين الشرق والغرب، أتاح له إضافة إلى ما يشكل بيئته من تنوع وتعدد أن يكون منفتحاً على حضارات وثقافات، كان على الدوام – وما زال – يتفاعل معها ويبادلها الأخذ والعطاء.

وتأكيداً لهذا الوضع نص الدستور[1] في تصديره "أن المملكة المغربية الدولة الموحدة ذات السيادة الكاملة المنتمية إلى المغرب الكبير ... تلتزم بما يلي:

- العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي،
- تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة،

[1]– أعلن جلالة الملك محمد السادس نصره الله عن الشروع في مراجعة الدستور في خطاب ألقاه يوم الأربعاء 4 ربيع الثاني 1432هـ الموافق 9 مارس 2011م. ونصب اللجنة الاستشارية لهذه المراجعة برئاسة الأستاذ عبد اللطيف المنوني يوم الخميس الموالي. وتم الاستفتاء على الدستور الجديد يوم الجمعة 28 رجب 1432هـ الموافق فاتح يوليوز 2011م. وأعلن عن نتائج هذا الاستفتاء من لدن المجلس الدستوري بالقرار رقم 815.2011 بتاريخ 12 شعبان 1432هـ الموافق 14 يوليوز 2011م. وصدر ظهير شريف رقم 1.11.91 بتنفيذ نص الدستور في 27 شعبان 1432هـ الموافق 29 يوليوز 2011م. ثم صدر بالجريدة الرسمية رقم 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432هـ الموافق 30 يوليوز 2011م.

- تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبدان الإفريقية، ولا سيما مع بلدان الساحل والصحراء،
- تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورومتوسطي،
- توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم،
- تقوية التعاون جنوب جنوب".

ثانيها: الدين بما يكون له من تأثير على معتقديه بشرائعه المكيفة لكل النظم التي تتحكم في سير الوطن، وما يترتب عنها من أفكار ومفاهيم وتصورات ومبادئ، بها يهتدي المواطنون ويقيسون كل شؤون حياتهم.

والدين في المغرب هو الإسلام الذي تجاوز كونه مجرد معتقد احتضن أقلية يهودية شاركته المواطنة بحرية وتسامح، فأصبح لقداسته والالتزام به رمزاً للهوية والوحدة الوطنية، وشعوراً باطنياً في الوعي واللاوعي لا تتصور الحياة بدونه.

وقد نص الدستور في أماكن كثيرة على المكون الديني، مذكراً في الفقرة الثانية من تصديره أن "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة" و"أن الهوية المغربية تتميز بتبوئ الدين الإسلامي

مكان الصدارة فيها"، وكذا ذكره في الفصل الثالث من الباب الأول أن "الإسلام دين الدولة" مؤكدا ما كان ألح عليه في الفصل الأول من هذا الباب في قوله الجامع ثوابت الهوية: "تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي".

إن وضع الدولة في هذا الإطار الإسلامي، أو اعتبار مرجعيتها إسلامية، لا يعني أنها لا تتوافر على مؤسسات حديثة وقوانين شبيهة بما يوجد في الدول التي تسير على نظم مدنية بالمفهوم الذي يقربها إلى العلمانية. بل إن الطبيعة الدينية للدولة لا تتنافى مع وجود سلطات مدنية بما تدعو إليه، مما نص عليه الدستور في أماكن منه[1] كالحرية والديمقراطية والحقوق الفردية

[1]– انظر على سبيل المثال الفصل 25 من الباب الأول الخاص بـــ: "حرية الفكر والرأي والتعبير"، والفصل 26 المتعلق من الباب نفسه بتنمية "الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والتقني"، والفصل 28 منه وينص على ضمان "حرية الصحافة" و"الحق في التعبير ونشر الأخبار والأفكار والآراء بكل حرية ومن غير قيد عدا ما ينص عليه القانون"، وكذا الفصل 29 من هذا الباب المتحدث عن "حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي" ؛ دون إهمال الفصل 16 منه الخاص بـــ: "حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج". ومثله الفصل 19 من الباب الثاني الذي نص على أنه "يتمتع الرجل والمرأة .../...

والجماعية، بدءاً من الممارسة السياسية التي هي في الحقيقة جزء أساسي من تسيير شؤون الدولة في الإسلام وليست مناقضة له أو متعارضة معه، وإن وقَع النص – تحفظاً – في الفصل السابع من الباب الأول على أنه "لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان".

ولعل ما جاء في الدستور متضمنا تلك المبادئ "المدنية" يزيل كل التباس، وإن كان يثير بعض الغموض الذي قد يستغل – خطأ – للتخويف من تحويل الدولة بهذه المرجعية إلى دولة دينية تيوقراطية قائمة على الحكم الإلهي المطلق، مثلما كان شائعاً في كثير من الدول الأوروبية، ولا سيما فرنسا وإنجلترا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وهو ما ينكره الإسلام وترفضه مبادئه التي لا تجعل الحاكم – عادلاً كان أو ظالماً – مستبداً يستمد

على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية".

وانظر كذلك الفصل **31** من الباب الثاني المتعلق بالواجبات التي على الدولة أن تتيحها للمواطنات والمواطنين كي يستفيدوا من حقوقهم، والفصل **161** من الباب الثاني عشر الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والفصل **163** عن مجلس الجالية المغربية بالخارج.

سلطته من تفويض الخالق الذي هو وحده من يسأله عن كيفية استعمالها[1].

وبحكم أن الإسلام دين الدولة، فإنها "تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية" كما في الفصل الثالث من الدستور، من غير أن ينص كما في دساتير دول إسلامية أخرى على "حرية المعتقد" التي يَفرض الإشارةَ إليها وجود مواطنين غير مسلمين في

[1]– استبعاداً لهذا المفهوم الخاطئ حدد الدستور اختصاصات جلالة الملك وما له من حقوق دستورية في تسيير المؤسسات، بعد أن نص في الفصل الأول من الأحكام العامة على أن "نظام الحكم في المغرب نظام ملكية دستورية ديموقراطية برلمانية واجتماعية"، وأن النظام الدستوري "يقوم على فصل السلط وتوازنها وتعاونها"، كما نص في الفصل الثاني منها على أن "السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها". وفي الباب الثالث الخاص بالملكية نص الدستور في الفصل **41** على أن "الملك أمير المومنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية"، وأنه "يرأس المجلس العلمي الأعلى". وفي الفصل **42** منه ورد أن "الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها والحكم الأسمى بين مؤسساتها"، وأنه "ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة"، وأنه "يمارس هذه المهام بمقتضى ظهائر من خلال السلطة المخولة له صراحة بنص الدستور". وجاء في الفصل **47** من الباب نفسه: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب ... ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها". وفي الفصل **48** منه ورد: "يرأس الملك المجلس الوزاري"، وفي الفصل **53** منه كذلك ورد أن "الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية". وفي الفصل **55** منه: "يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية"، وفي الفصل **56** منه: "يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية". وهو ما أكده الفصل **115** من الباب السابع.

بلدان هذه الدساتير. ويعتبر النص على "حرية الممارسة الدينية" في الفصل الثالث السابق ذكره احترازاً ذكيا لا يستبعد وجود أقلية يهودية في المغرب لها الحق في ممارسة شؤونها الدينية.

ثالثها: اللغة باعتبارها وسيلة تواصل وبنية خطاب، ووعاء فكر وأداة تعبير عن الإبداع الأدبي والفني، والكشف عن المشاعر والأحاسيس.

واللغة في المغرب هي العربية الفصحى، مع ما يعايشها ويغنيها من لغات ولهجات محلية، بدءاً من الأمازيغية والحسانية وسائر العاميات العربية المنتشرة في البوادي والحواضر.

وقد زاد في مكانة الفصحى أنها لغة القرآن الكريم والتراث الزاخر الذي أنتج بها في مختلف العلوم والفنون.

وهي بهذا إحدى وسائل حماية الذات والدفاع عنها، وتخليصها من التبعية لأية لغة أجنبية والوقوع في قبضتها وبراثن هيمنتها، دون إهمال تعلم سائر اللغات التي يفرض الواقع والعصر استعمالها، وفي طليعتها الإنجليزية والإسبانية، وكذلك الفرنسية التي أورثها لنا عهد الاستعمار، وأوهمَنا – فصدَّقْنا – أنها هي أداة الرقي والسبيل إلى اللحاق بالعالم المتقدم، على الرغم من أنها فقدت عالمياً ما كان لها من مكانة.

وقد نص الدستور على المكون اللغوي للهوية، إذ ورد في الفصل الخامس من الباب الأول أنه: "

* تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها.

* تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيداً مشتركا لجميع المغاربة دون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية.

* تعمل الدولة على صيانة الحسانية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارة العصر".

ومن أجل تحقيق ذلك نص الدستور في المادة نفسها على أنه "يُحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته على

وجه الخصوص حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية، باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعاً معاصراً، ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره"[1].

رابعها: الثقافة، بدءاً من هذا التراث الذي تراكم عبر العصور والأجيال، إلى ما يجد من إنشاء أبناء الوطن في سائر المجالات العقلية والروحية والعاطفية وما إليها من مهارات تنم عن ذاتهم وشخصيتهم.

والثقافة في المغرب تعكس ما للمغاربة من عبقرية ونبوغ، وما أغنوا به الثقافة العربية والإسلامية والإنسانية بإبداعاتهم العالمة المدرسية والعامية الشعبية، وحتى بممارسات معيشهم اليومي المعتاد.

---

[1]- سبق للكاتب أن اقترح حلاً لكيفية إدماج الأمازيغية في برامج التعليم، وذلك في عرض بعنوان: "معنى دستورية اللغة" وكان قدمه للندوة الوطنية التي عقدها لجنة القيم والتراث بأكاديمية المملكة المغربية في الرباط حول "اللغة العربية في الخطاب الإعلامي والإداري والتشريعي بالمغرب"، يومي الأربعاء والخميس 11-12 ذو القعدة 1431هـ=20-21 أكتوبر 2010م. (وأعمالها منشورة ضمن مطبوعات الأكاديمية).
وانظر العرض كذلك في "نصوص مختارة" بموقع الكاتب الخاص: www.abbesjirari.com
وهو منشور في هذا الكتاب.

وهي بما لها من علاقات ببقية مكونات الهوية، ولا سيما بمقوم اللغة وما له من نسق فكري، تكتسي خصوصيات تميزها من جهة، وتتيح لها التبادل مع غيرها من جهة أخرى، في قدرة على امتصاص عناصر التكيف مع عوامل التجديد، وفي قابلية للتفاعل مع ثقافات أخرى تغتنى بها، مخترقة كل ظروف الزمان والمكان؛ لكن مع الاحتفاظ بحيويتها الذاتية وخصوصيتها المتفردة، دون إهمال طبيعة العصر القائمة على المعرفة، والمتميزة بثورة المعلومات وإطلاق القدرات البشرية للإبداع في مختلف المجالات. وقد لخص الدستور في تصديره أبرز العناصر المشكلة للمكون الثقافي وهي: "العربية الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية".

*** *** ***

بهذه المقومات وما يطبعها من سمات، تصبح الهوية الوطنية طاقة تحث على معرفة الذات وما لهذه الذات من عبقرية ونبوغ، وما لها من قدرات على توجيه متطلبات بناء الوطن وما يقتضي من مواقف. وهي بذلك تعتبر الحصن الذي يلجأ إليه للصمود والدفاع عند حلول الشدائد والأزمات.

وهي قبل هذا وبعد تتضمن ما هو ثابت قابل للبقاء والاستمرار، بحكم ارتباطه بعناصر تاريخية واجتماعية وفكرية ونفسية، هي بدورها خاضعة لقوانين وشروط تكون أقرب إلى الحتمية على نحو ثابت الدين. كما أنها تتضمن ما هو متحرك بسبب خضوعه لعوامل المجتمع التي تجنح إلى التطوير وربما التغيير.

من هنا يكون التمسك بالهوية – بدءاً من التذكير والتوعية بها – راجعاً إلى الخوف من فقدان الخصوصيات الوطنية، ومن فرض نموذج العولمة بما له من خطط اقتصادية وتسويقية، وبما له كذلك من أبعاد ثقافية وأنماط سلوكية قد تؤدي إلى فرض هيمنته وسيادته على الأوطان، باعتباره وحدة قطبية تتحكم في الكون، خاصة وأن مفهوم السيادة الوطنية غدا متقلصاً إلى حد يسمح للمجتمع الدولي بما له من قوة مالية وتقنية وعسكرية وإعلامية بالتدخل في شؤون هذه السيادة مما قد يؤدي إلى انتهاكها. وقد كانت محاربة الإرهاب وتتبعه في جيوبه المزعومة ذريعة لهذا التدخل، ولا سيما في بلدان العالم الثالث والإسلامية منها على الخصوص.

على أن هذا الموقف من العولمة لا يعني الانكماش على الذات ورفض الآخر الذي فرض تقدمه العلمي والتقني والإنتاجي، ولكن يعني العمل على مشاركة هذا الآخر بما لنا من إمكانات اقتصادية وقدرات علمية وثروات هائلة ومواقع استراتيجية تؤهل للتبادل والتنافس.

وهو ما يفرض على مجتمعاتنا والقائمين على شؤونها أن ينتبهوا من غفلتهم وغرورهم، وأن يراجعوا خططهم ومناهج التسيير التي اعتمدوها، وربما فرضوها لحقب طويلة، وأن يدركوا أنها باتت متجاوزة وغير مقبولة.

*** *** ***

والهوية الوطنية في ثباتها وتجددها تتسع وتضيق، باعتبارها شبكة قابلة للنماء والتفرع. فهي تتسع نتيجة تفاعلها مع هويات أخرى، وخاصة تلك التي تلتقي معها في مكونات قد تكون بارزة واضحة، كما قد تكون كامنة خفية. وهي تضيق مجزأة عنها هويات محلية صغيرة، نتيجة ما يتميز به الوطن من تعدد وتنوع.

وقد أورد الدستور في الفصل 135 من الباب التاسع المتعلق بالجهات والجماعات الترابية أن "الجماعات الترابية للمملكة

هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، وأن الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية". كما أورد في الفصل 136 منه ما يلي: "يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستديمة". وفي فصل آخر من الباب نفسه هو 139، جاء هذا النص: "تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجماعات في إعداد برامج التنمية وتتبعها"[1].

وانطلاقاً من هذا المفهوم، كشف الخطاب الملكي عند تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية[2] أن "الجهوية الموسعة المنشودة ليست مجرد إجراء تقني أو إداري بل توجهاً حاسماً لتطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية المندمجة".

وفي إبراز جلالته لما تقوم عليه هذه الجهوية ذكر أربعة مرتكزات هي:

---

[1]– وقد خص الدستور في الباب التاسع فصولاً تبدأ من 135 إلى 146 للحديث عن الجهوية.

[2]– بمراكش في ثالث يناير 2010.

"**أولاً**: التشبث بمقدسات الأمة وقوانينها في وحدة الدولة والوطن والتراب ...

ثانياً: الالتزام بالتضامن إذ لا ينبغي اختزال الجهوية في مجرد توزيع جديد للسلطات بين المركز والجهات ...

ثالثاً: اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات.

رابعاً: انتهاج اللاتمركز الواسع الذي لن تستقيم الجهوية بدون تفعيله في نطاق حكامة ترابية ناجعة قائمة على التناسق والتفاعل".

والهدف كما بينه الخطاب السامي هو "بلوغ أهداف جوهرية، وفي مقدمتها إيجاد جهات قائمة الذات وقابلة للاستمرار، من خلال بلورة معايير عقلانية وواقعية لمنظومة جهوية جديدة. ويأتي في المقام الثاني انبثاق مجالس ديموقراطية لها من الصلاحيات والموارد ما يمكنها من النهوض بالتنمية الجهوية المندمجة".

في ضوء هذه التوجيهات الملكية وتلك الفصول الدستورية، نستطيع أن ننظر إلى إمكان تحقيق الجهوية بالارتكاز أساساً على عناصر ثلاثة:

أولاً: الجغرافيا المتمثلة في المجال، أي في طبيعة الأرض بما هي عليه من مناطق سهلة وأخرى وعرة، وبما تختزنه من ثروات وبما يفئ الله عليها من خيرات كثيرة أو قليلة، وانعكاس ذلك كله على ذهنية المقيمين في هذه الأرض.

ثانياً: التاريخ بوقائعه وأحداثه وصانعي سياسته ومدبري تحدياته وإكراهاته على امتداد العصور، ليس محلياً فحسب، ولكن كذلك على مستوى العلاقات مع بقية الجهات ومع المركز وحتى مع ما هو أبعد. وهي علاقات لم تكن تخلو من شوائب واضطرابات.

ثالثاً: الثقافة بكل ظواهرها ومظاهرها العالمة المدرسية والشعبية العامية، وما يرتبط بها من أشكال الإبداع وأنماط التفكير وأنواع السلوك، وما ينبثق عنها من عادات وتقاليد.

وهي عوامل تترك بصماتها القوية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشكل بذلك كله خصوصية جهوية تتسم بالتفرد. وقد تلتقي مع خصوصيات جهات أخرى، في التحام

يغني الثوابت المكونة لهوية الوطن ووحدته، ويقوي مقوماتها في غير تنافر أو تصادم، على الرغم من بعض الحساسيات التي يحتاج تجاوزها والتغلب عليها إلى التوعية بروح المواطنة وتقويتها، في حرص على إلغاء مسبباتها. وهو ما يتأتى بنشر التعليم والتربية المدرسية والبيتية – وربما قبل ذلك – بإشاعة العدالة والديموقراطية، وبتعميم التنمية الشاملة وإتاحتها للمواطنين كافة، مما تزول معه مقولة "المغرب النافع وغير النافع" ومقولة "الحاضرة والبادية" و "المركز والهامش"، ويتحقق التكامل والتناسق بين جميع الجهات، مع قدرة كل منها على النهوض الذاتي بمقومات شخصية قابلة للتفعيل والتجديد. وبذلك يتم التخلص من رواسب عهد الاستعمار الذي أقام سياسته على التفريق والتشتيت. وهي رواسب وجدت – للأسف – من يتمسك بها ويغذيها في ظل الاستقلال.

ولعلنا في سياق هذا التخلص أن نلح على ضرورة إصلاح المؤسسات ومحاربة الفساد، وكذا توزيع عادل للثروات وإشراك المواطنين في تدبير الأمور. وهو ما لا يمكن تحقيقه بحل مجالي يعتمد المعطيات التقنية والبيروقراطية فحسب، ولكنه لطبيعته السياسية والثقافية المعقدة يحتاج إلى مراعاة العناصر المشكلة لهذه

الطبيعة، ما كان ظاهراً منها وما كان خفيا يحتاج إلى كشفه بحرية وعلمية وموضوعية وعقلانية، وقبل ذلك وبعد برؤية وطنية على أن تكون هذه الرؤية واضحة، لأنه إذا ما ظل أمر التقسيم الجهوي ملتبساً أو غامضاً، فإنه سيصبح من المستحيل وضع قوانينه ومقتضياته التنظيمية، مما سيكون له انعكاس سلبي على المرحلة المقبلة واستحقاقاتها الانتخابية الجماعية، وهي مرحلة لا يخفي ما تبطنه من حساسيات.

*** *** ***

إن الانتماء إلى الجهة — أية جهة — هو انتماء هوية قبل أن يكون انتماء مجال خاضع لتقسيم إداري معين، وهي هوية لا تنغلق على ذاتها الفردية بقدر ما تقترب من هوية متسعة، تنضم إليها وتندمج معها من غير أن تفقد طعم خصوصيتها المحلية.

إن الخصوصية تعتبر عنصر تمايز إذا نظر إليها برؤية ضيقة محدودة قد تفضي إلى ما يهدد الوحدة الوطنية. وهي في الوقت نفسه تشكل عنصر تقارب إذا نظر إليها برؤية بعيدة متسعة تكون الضامن لاستمرار هذه الوحدة وما يقيمها من أمن واستقرار. وهي رؤية تقتضي الحرص بوعي واقتناع على ألاَّ يعلو الانتماء الجهوي على الانتماء الوطني، أي على ألاَّ يغلب جانب

الخصوصيات المحلية على ثوابت الوطن، لما في ذلك التغليب من خطر يهدد الوحدة، على الرغم من الدوافع الموضوعية التي قد تغري به وتشجع عليه نتيجة سلبيات متراكمة.

ومع ذلك فإن التقارب حتمي أو يكاد، لأن الإنسان بالطبيعة التي خلقه الله عليها، هو فرد ميال إلى التعارف والتعاون مع أفراد آخرين لضمان عيشه والشعور بسعادته. ويتدرج في ذلك حتى يصل إلى الجماعة التي تكبر وتتسع في حلقات، تبدأ من المجال الإقليمي والبشري الذي يعيش فيه ليدرك حد المواطنة في إطار كبير هو الدولة.

ذلكم أن الجهوية الموسعة ليست دعوة سياسية وقتية عابرة، أو مجرد وسيلة للمرور إلى حل سياسي لقضية الصحراء عبر المناداة بشعار الحكم الذاتي، ولكنها اختيار لتحقيق الإصلاحات التي يتطلع إليها المغاربة، إذ هي السبيل إلى بناء مغرب موحد وقوي يتسم بالحداثة والتماسك، تتناسق فيه وتتناغم الجهة مع المركز على مختلف الأصعدة والمستويات، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وهو ما يعني إقامة دولة قادرة انطلاقاً من قيم هويتها ومكوناتها الوطنية أن تتواصل مع غيرها، ولا سيما مع القيم الإنسانية وتساهم في إغناء مقوماتها

الكونية، لتنخرط بشخصيتها الذاتية وبمشروعاتها المستقبلية في منظومة العلاقات الدولية وما يتحكم فيها من مصالح.

إن المغرب بجميع جهاته مهما تعددت، وطن يعيش فينا ونعيش فيه، نتبادل معه الحب والعشق في التحام ليس كقطعة أرض وُلدنا فيها ونقيم، ولكنه التحام بالقلب والعقل والضمير كمصدر خير وحافز للإبداع والإنتاج، في تعايش ملتئم ومتضامن مع كل الذين يشاركون العيش فيه، والذين تجمعهم بكل أشكال الارتباط سمات ذهنية يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

1- الميل إلى الاستقرار.

2- قوة الإحساس بالذات، مع القدرة على التفتح، في وعي بضرورة التواصل والتكامل والعمل مع الآخر والانضمام إليه والاجتماع معه والتعاون.

3- حب الحرية ورفض الخضوع والاستسلام لأية قوة مهما كانت، في قدرة فائقة على الصبر وتحمل الأزمات.

4- مواجهة الأشياء والتعامل معها بروح عملية وبواقعية واستعداد للبت والحسم.

---

[1]- انظر كتابنا المشار إليه قبل "الثقافة من الهوية إلى الحوار" ص: **13-14**.

5- النزوع إلى الاعتدال والتوسط في كل شيء انطلاقا من طبيعة العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني.

وليس من شك في أن هذا النزوع بما يشكله من قيم، هو العامل الفاعل في تحصين المغاربة وحمايتهم من أي انحراف أو تطرف، وإن بدأت هذه الحقيقة التاريخية تتعرض لبعض الاضطراب والاهتزاز، لا تحمي منهما إلا تلكم القيم، أعني قيم المواطنة التي تُعتبر المنظومةَ الأخلاقية الضابطة للعلاقات النفسية والعقلية والسلوكية بين الأفراد في مجتمع معين، متضمنة ما يسود فيه من أفكار وما يحس الناس من مشاعر، وما لهم من رؤى وتصورات قد تكون في معظمها ثابتة نتيجة ارتباطها بثوابت أخرى يكون هذا المجتمع متشبعا بها ولا سيما الدين، وقد تكون في بعضها قابلة للتطوير والتجديد حسب الواقع، وما يفعل فيه من عوامل التغيير، وما يمكن أن تتعرض له العادات والتقاليد من تحول قد يعيد تشكيلها في الذهن والممارسة، وكذا ما قد يعرفه التشريع نفسه حين تعرض عليه مسائل الواقع.

فهرس